النحو البغدادي بين التفرد والموافقة

أ. خالد ضيف الله محمد الشماري [1]

(١) مدرس في كليتي اللغات والحاسوب- جامعة صنعاء

طالب دكتوراه- تخصص نحو وبلاغة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على المذهب النحوي البغدادي، واستعراض بداية نشأته، والعوامل التي ساعدت على ظهوره، وخصائصه، ومنهاجه العام في التعامل مع الأصول النحوية وأدلتها، والآراء التي انفرد بها جمهور البغداديين أو أحد أعلام المذهب عن جمهور النحاة، وكذلك الآراء التي وافقوا فيها المذهبين البصري والكوفي. وجاء البحث في مقدمة توضح ما يتعلق بمنهج البحث وأهميته وتساؤلاته، وتمهيد تناول إرهاصات نشأة النحو البغدادي والعوامل التي ساعدة في تطوره. وخمسة مطالب، هي: المطلب الأول خصائص المذهب البغدادي، والمطلب الثاني المسائل التي أنفرد فيها جمهور البغداديين، والمطلب الثالث المسائل التي أنفرد فيها بعض البغداديين، والمطلب الرابع المسائل التي وافقوا فيها جمهور البصريين، المطلب الخامس: المسائل التي وافقوا فيها جمهور الكوفيين. وخاتمة توضح أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

ومن النتائج التي خرج بها البحث أن المذهب البغدادي لم يكن مذهب اختيارات فحسب؛ بل بعد مذهبا مستقلا له أصوله المعتبرة، وله آراء انفرد بها عن المذهبين البصري والكوفي، وأنه كان يجمع بي السماع المعتبر والقياس، ويميل إلى التحليل العقلي والمنطقي.

الكلمات المفتاحية: النحو - المذهب- البغدادي- البصريين- الكوفيين- الانفراد- الموافقة، الأصول، المسائل.

Summary:

This research aims to identify Baghdadi grammar doctrine and review the beginning of its inception and the factors that helped in its emergence. Moreover, it clarifies Baghdadi grammar doctrine characteristics, its general approach in dealing with grammatical sources and their evidences as well as the opinions with which the majority of Baghdadi grammarians or a prominent one of them individuated and the opinions with which they supported Basri and Kufi doctrines. This research contains an introduction that clarifies the research questions, significance and methodology and a preliminary review that deals with the precursors of Baghdadi grammar emergence and the factors that helped in its development. Besides, it contains five sections. The first section deals with the characteristics of Baghdadi doctrine. The second section tackles the issues with which the majority of Baghdadi grammarians individuated. Moreover, the third section investigates the issues with which some Baghdadi grammarians individuated. The fourth section is devoted for the issues upon which Baghdadi grammarians agreed with Basri grammarians. Then, the fifth section deals with the issues upon which Baghdadi grammarians agreed with Kufi grammarians. After that, there is a conclusion that summarizes the results and recommendations of the research. Among those results is that Baghdadi doctrine was not just a selective doctrine, but rather an independent doctrine that has its own considerable principles. It has opinions that individuated it from Basri and Kufi doctrines. Besides, it was gathering al-sama'a, if it is considerable, and al-qaias sources and tending to use mental and logical analysis.

Key words: grammar ،doctrine ، Baghdadi ،Basri grammarians, kufi grammarians, individuality ، acquiescence, sources, issues.

ISSN : 2410-1818

المقدمة:

كان للنحاة البغداديين دور كبير في ميدان الدراسات النحوية؛ إذ زودوا المكتبة العربية بالعديد من الموسوعات والمصنفات في اللغة والنحو والصرف والبلاغة والقراءات، واشتهر عنهم أنهم أصحاب اختيارات من المذهبين البصري والكوفي، فصنفوا على أساس بغدادي بصري أو بغدادي كوفي، ويأتي هذا البحث للوقوف على الآراء النحوية التي وافق المذهب البغدادي فيها أحد المذهبين البصري أو الكوفي، وما تفرد به من الآراء عنهما، وكذلك الاختلاف بين أعلام المذهب أنفسهم.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تبرز مشكلة البحث في القول إن النحاة البغداديين هم أصحاب اختيارات وانتخابات من المذهبين البصري والكوفي، وإنه لا توجد لديهم آراء مستقلة في الأصول والمسائل النحوية، ويمكن أن تصاغ أسئلة البحث على النحو الآتي:

ما المذهب البغدادي النحوي؟

كيف يتعامل المذهب البغدادي مع الأصول النحوية؟

ما الآراء التي يوافق المذهب البغدادي النحو البصري فيها؟

ما الآراء التي يوافق المذهب البغدادي النحو الكوفي فيها؟

هل للمذهب البغدادي آراء تفرد بها عن المذهبين البصري والكوفي؟

هل هناك خلاف بين أعلام المذهب البغدادي في تناول مسائل النحو؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أنه يسلط الضوء على المذهب البغدادي من مختلف الاتجاهات، على النحو الآتي:

نشأة النحو البغدادي، وعوامل تطوره.

موقف النحو البغدادي من الأصول النحوية.

المسائل النحوية التي وافقوا فيها المذهبين البصري والكوفي.

المسائل النحوية التي أنفرد بها جمهور المذهب البغدادي.

المسائل النحوية التي أنفرد بها أحد أعلام المذهب البغدادي.

ISSN : 2410-1818

منهاج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يستعمل المنهج الوصفي التحليلي.

التمهيد:

تعد بغداد سرة الأرض ووسط الدنيا، والمدينة العظمى التي ليس لها نظير في مشارق الأرض ومغاربها، سعة وكبراً وعمارة، سكنها أصناف الناس، وانتقلوا إليها من جميع البلدان، وامتازت باعتدال هوائها وعذوبة مائها، وحسن أخلاق أهلها، ونضرة وجوههم، وتفتق أذهانهم.

وكانت بغداد في نشأتها مهتمة بأمور الخلافة، وبسط النفوذ وتدعيم الملك في مركز الخلافة وما حولها، وأصبحت قبلة للعلماء فنشروا علومهم، واستفادوا من بيئتها التي امتازت بالاستقرار والرخاء، إلا أنه لم يكن لها اهتمام بالدرس النحوي، فكان النحاة الكوفيون أسبق الناس ذهاباً إلى بغداد عاصمة الخلافة من البصريين، لمكان الكوفة منها من الوجهتين السياسية والجغرافية، وكان علماؤها أسبق اتصالاً بالخلفاء والأمراء، ويُعد الكسائي أول من دخل بغداد من النحاة، فقد كان ملازماً للرشيد حتى مات في سنة ١٨٩هـ، وهكذا استطاع الكسائي أن يمكن لانتشار النحو الكوفي في بغداد.

ورحَل بعد الكسائي الفراءُ، حيث عهد إليه الخليفة المأمون بتأديب ولديه، وقد نال حظوة عظيمة عندهما، وجاء ثعلب واستحوذوا على الدرس النحوي في بغداد منذ نشوئه، ومنعوا المحاولات البصرية لنزع زعامة الدرس النحوي في بغداد منهم، و أولى هذه المحاولات محاولة سيبويه، ومناظرته للكسائي فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، وكذلك محاولة الأخفش الذي جاء بغداد للثأر لسيبويه من الكسائي، إلا أن الكسائي الحاذق عرف كيف يسترضي الأخفش ويكرمه ويضمه إلى جانبه، بل وجعله مؤدباً لأولاده.

لم تستمر للكسائي وتلاميذه رئاسة الدرس النحوي في بغداد طويلاً، فقد دخل المبرد إلى بغداد بعد وفاة المتوكل في عام ٢٤٧هـ، وناظر الكوفيين في جامع بغداد الكبير، وسحب منهم البساط، وصار الدرس النحوي يحمل بصمة نحاة البصرة.

وكان لالتقاء المبرد بثعلب وتلامذته أثره الكبير في تطور الدرس النحوي في بغداد، فهي بداية لحضور درس نحوي يمتاز بالتنوع في تعاطيه مع المسائل النحوية، وتطبيق الأصول النحوية، مما شكل أمام التلاميذ والمريدين فرصة كبيرة، لمعرفة ما لدى المبرد والبصريين من علم واسع، ومنهج يختلف عن منهج ثعلب المتأثر بشيخيه الكسائي والفراء.

وصار هنالك فريقان الأول أتى بمنهجية جديدة في دراسة المادة النحوية، والأخر امتداد للمنهجية السائدة في بغداد، فكان لكل من الفريقين مريدون ومؤيدون، وكل واحد يعرض علمه ويقيم حججه وبراهينه على نقض حجج الآخر، وتفنيد براهينه، حتى أصبحت جذوة المنافسة مشتعلة، فكثرت المناظرات وتعددت المفاخرات.

ولما كان للمبرد من الذكاء وحسن العرض لحججه، فقد استمال الكثير من تلاميذ ثعلب منهم ختن ثعلب الدينوري، حيث كان أبو علي الدينوري زوج ابنته يخرج من منزله وهو جالس على باب داره، فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه محبرته ودفتره، فيقرأ كتاب سيبويه على المبرد فيعاتبه على ذلك ثعلب ويقول: "إذا رآك الناس تمضي إلي هذا الرجل وتقرأ عليه يقولون ماذا؟ فلم يكن يلتفت إلى قوله"(١).

وكذلك ترك الزجاج شيخه ثعلباً في حياته عندما سحره المبرد بمنطقه وتحليلاته، ولّما لاموه على تركه ثعلباً إلى رجل مجهول غير معروف لدى البغداديين قائلين: "تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من هو شهر علمه وانتشر في الأفاق ذكره؟ فقال لهم: لست أقول بالذكر والخمول، ولكني أقول بالعلم والنظر"(٢).

وبعد وفاة الشيخين المبرد (ت٢٨٥هـ) وثعلب (ت٢٩١هـ) في أواخر القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع الهجري، خفت نزعة الخلاف عند التلاميذ، الذين استوعبوا أفكار السابقين وحججهم ومنهجهم، فاتجهوا إلى طريقة جديدة في تناول الدرس النحوي، وهي التوفيق بين الآراء على وفق ما يرونه صواباً، فلاقى هذا النهج التوفيقي استحسان جماعة من النحويين.

وبرز هؤلاء العلماء الذين يمزجون بين المذهبين، وذلك في منتصف القرن الثالث الهجري، وعجت كتبهم بالمسائل النحوية التي تجمع آراء سابقيهم، وبرزت ترجيحاتهم لما يقتنعوا أنه الأصوب، وسماهم المحدثون بنحاة المذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية.

المطلب الأول: خصائص المذهب البغدادي:

استشهد البغداديون بالقراءات القرآنية كثيراً، ووقفوا من الاستشهاد بالقراءات الشاذة موقفاً وسطاً بين أكثر البصريين الذين رفضوا الاستشهاد بها وأكثر الكوفيين الذين لم يرفضوها،

(١) – ينظر: (الزبيدي: ١٩٨٤م– طبقات النحويين واللغويين: ١٥٦، و(القفطي: ١٩٨٦م)– إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٣/١)

(٢) – (الزبيدي: ١٩٨٤م): مرجع سابق: ١١٩.

فكان البغداديون يقبلون القراءات الشاذة إذا دعمتها الرواية وقام عليها الدليل، إما إذا أعوزها الدليل فيرفضونها.

ومن دلائل اهتمامهم بالقراءات القرآنية أن أبا علي الفارسي ألف كتاب (الحجة للقراء السبعة)، واقتفى أثره ابن حني فألف في شواذ القراءات (المحتسب) ومن استشهادهم بالقراءات: قراءة "بينُكم" بالرفع في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٣]، أي وصلكُم، في حين قراءة النصب "بينَكم" دالة على الظرفية، قال ابن جني: "كان شيخنا أبو علي يذهب إلى أن أصلَ (بين) أنها مصدر (بان يبين بيناً)، ثم استعملت ظرفاً اتساعاً وتجوزاً، كمقدم الحاج، وخلافة فلان، قال: ثم استعملت واصلة بين الشيئين وإن كانت في الأصل فاصلة؛ وذلك لأن جهتيها وصلتا ما يجاورهما بها فصارت واصلةً بين الشيئين، هذا معنى قوله، وجماع مراده فيه، وعليه قراءة من قرأ: لقد تَقَطَّع بينُكُم بالرفع أي وصلكُم"[٤].

أما الحديث النبوي الشريف فقد استشهدوا به في مواطن كثيرة بخلاف البصريين والكوفيين الذين قللوا الاستشهاد به، فأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) احتج في (الشيرازيات) باثني عشر حديثاً، وحذا حذوه تلميذه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وأكثر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فيما بعد من الاحتجاج به، حتى بلغ هذا الاحتجاج ذروته مع الرضى الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ)، فاحتج على صحة القواعد النحوية بخمسة وأربعين حديثاً في شرح الكافية وبثلاثة فقط في شرح الشافية.

ولم يتشدد البغداديون في الأخذ عن العرب مثل البصريين، وإنما احتجوا باللغات كلها كما هي حال الكوفيين، ولم يفاضلوا بين اللغات، فالزجاجي (ت٣٣٧هـ) يجيز لغات العرب مهما تنوعت، ولا يقبل أن يصفها بالشذوذ وإن خالفت قياس البصريين، وهذا ابن جني يقول في الخصائص: اللغات على اختلافها كلها حجة؛ بل إن البغداديين أخذوا عن الأعراب الذي توطنوا في الحاضرة. وقد ذهب الزمخشري من البغداديين المتأخرين أبعد من ذلك، فكان يرى جواز الاحتجاج بكلام أئمة اللغة وكبار رواتها جاعلاً ما يقولونه بمنزلة ما يروونه.

أما احتجاجهم بشعر المولدين فكان جديداً أيضاً؛ لأن البصريين والكوفيين احتجوا بما رواه أبو تمام (ت ٢٣٢هـ) في حماسته ولم يحتجوا بشعره، فكيف يكون ثقة في ما روى ولا يكون ثقة فيما نظم؟ وعندما كانوا يحتجون بشعر المحدثين كانوا ينتحلون أعذاراً وحججاً غير مقنعة، فيحتجون به على المعنى لا على صحة القاعدة النحوية.

---

(٣) – الأنعام: ٩٤.

(٤)– (ابن جني: ١٩٦٩م): المحتسب٢/١٩٠.

ISSN : 2410-1818

فقد استشهد أبو علي الفارسي بشعر أبي تمام والمتنبي والبحتري، وحذا حذوه الزمخشري، و احتج ابن جني بشعر أبي نواس والمتنبي على المعنى دون اللفظ أو النحو، أما الاستراباذي فقد احتج بشعر المولّدين من دون حرج، ومن هؤلاء المحدثين الذين احتج بشعرهم أشجع السلمي (ت نحو ١٩٥هـ) وأبو نواس (ت١٩٩هـ) وأبو تمام (ت ٢٣٢هـ) والمتنبي (ت ٣٥٤هـ) وغيرهم كثير، وهكذا فإن البغداديين مجددون في شواهدهم، منسجمون في ضرورة التطور اللغوي المرافق لمرافق الحياة العامة.

أما القياس فكان جمهور البصريين في الغالب يبنون قواعدهم على الأعم الأغلب من كلام العرب، ولا يقيسون على المثال الواحد أو الأمثلة النادرة، أما جمهور الكوفيين فكانوا في الغالب يقيسون على المثال الواحد أو الأمثلة النادرة. وقد وقف البغداديون موقفاً وسطاً بين المذهبين في القياس، فقاسوا على الشاذ بعد العرض والمناقشة له؛ فإن أثبت النقاش قبوله قبلوه وإلا رفضوه.

المطلب الثاني: المسائل التي أنفرد فيها جمهور البغداديين

كان للبغداديين آراءُ نحوية تابعوا فيها البصريين مرة، وآراء أُخر تابعوا فيها الكوفيين، ومع هذا كانت لهم آراء تفردوا بها، من تلك الآراء:

تذكير العدد وتأنيثه: ذهب المتقدمون إلى أن العدد من (٣- ١٠) العبرة في تذكيره وتأنيثه بالمفرد لا الجمع؛ لكن السيوطي يذكر للبغداديين رأياً جديداً مخالفاً هو أن العدد (٣- ١٠) يذكر ويؤنث على وفق الجمع المعدود، لا على وفق مفرده: "يقال: ثلاثة سجلات وثلاثة دُنينرات (خلافاً لأهل بغداد) فإنهم يعدون لفظ الجمع فيقولون: ثلاث سجلات، وثلاث حمامات بغير هاء، وإن كان الواحد مذكراً"(٥).

إعمال المصدر المعرف بـ (أل): كإعماله "منوناً" مع الاختلاف في العامل. يذكر السيوطي رأي البغداديين في المسألة فيقول: "وأنكره كثيرون، والبغداديون وقوم من البصريين، كالمنوّن، وقدروا له عاملاً"(٦).

(٥) – (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع ٧٢/٥.

(٦) – المصدر السابق ٢/ ٦٨.

ISSN : 2410-1818

(ونى) فعلاً ناقصاً: ذكر السيوطي رأيهم هذا بقوله: "قال أبو حيان: ذكر أصحابنا أن "ونى" زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب؛ لأن معناها ما زال، نحو: ما ونى زيد قائماً"(٧).

ويحه ويله ويسه مفاعيل مطلقة: أثبت رأيهم هذا الشيخ خالد الأزهري بقوله: "وذهب بعض البغداديين إلى أن: ويحه وويله، وويسه، منصوبة بأفعال من لفظها"(٨).

جواز مجيء الحال معرفة: مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى، نحو قولهم: جاؤوا الْجَمَّاء الْغَفِير أَي جَمِيعًا، أو أرسلها العراك. وفصّل جمهور الكوفيين، فإن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا، فما تضمن معنى الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشي، (الراكب والماشي) حالان وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط والتقدير زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب. وذهب جمهور البغداديين ويونس إلى أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل قياساً على الخبر، فأجازوا: جاء زيد الراكب(٩).

مجيء (ليس) للعطف الذي يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى: ذكر ابن هشام في باب عطف النسق أن (ليس) عند البغداديين مما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى. وأعطى شاهداً على ذلك قول لبيد:

وإذا أُقرَضْتَ قرضاً فأجزه إنما يجزي الفتى ليس الجَمَلْ(١٠).

جواز بناء الاسم الواقع بعد (لا): ذهب جمهور البغداديين إلى أن الاسم الواقع بعد (لا) إذا كان عاملاً في ظرف أو مجرور، جاز بناؤه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾(١١)، ولا يجوز بناؤه إن كان عاملاً في مفعول صريح(١٢).

جواز جر معطوف منصوب الصفة المشبهة: ذهب جمهور البغداديين إلى جواز جر معطوف منصوب الصفة المشبهة، نحو: هذا حسنٌ وجهاً ويدٍ(١٣).

---

(٧) –المصدر السابق ١/١١٢.
(٨) – (الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح١/٣٣٠.
(٩) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق: ١/٢٣٩.
(١٠) – (ابن هشام: ١٩٥٦م): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٧و٣٨.
(١١) – البقرة: ١٩٧.
(١٢) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق: ١/١٤٧.
(١٣) – ينظر: المصدر السابق ٢/١٤٥.

ISSN : 2410-1818

منع الجر على الجوار: خالف السيرافي وأبو علي الفارسي، وابن جنى، والنحاس جمهور النحاة، حيث ذهبوا إلى منع الجر على الجوار[١٤]، وقالوا: إنه يجوز في مسألة الخفض على الجوار وجه آخر ففي "هذا جحر ضب خرب" عند ابن جنى الأصل فيه: "هذا جحر ضب خرب جحره"، حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في (خرب) نفسها، فجرى وصفاً على (ضب) وإن كان الخراب لـ (الجحر) لا لـ (الضب) [١٥]، فالمسألة عنده من باب النعت السببي.

أما عند السيرافي وأبي علي الفارسي فمعناه "هذا جحر ضب خربٍ الجحرُ منه" وهو من باب (حسن الوجه)، وفى (خرب) ضمير الجحر مرفوع؛ لأن التقدير كان (خرب جحره)، نقل ذلك السيوطي، وأنكره السيرافي وابن جني، وقصره الفراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر[١٦].

أما النحاس فيقول: "الجوار لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما هو غلط ونظيره الإقواء"[١٧].

ويقول ابن الحاجب عنه: "وليس بجيد؛ إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه به من العرب"[١٨]. والراجح الجواز لوروده في القرآن الكريم وكلام العرب؛ لكن الأفضل الاقتصار على المسموع وعدم القياس عليه.

المطلب الثالث: المسائل التي أنفرد فيها بعض البغداديين:

ما انفرد به ابن كيسان (ت٢٩٩هـ):

١- ذهب جمهور النحويين على أن (مَنْ) و (ما) الاستفهاميتين نكرتان؛ "لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة، ولأنهما قائمتان مقام أي إنسان، وأي شيء؟ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما"[١٩]. وخالف ابن كيسان إجماع النحاة حيث ذهب إلى أن (مَنْ) و (ما) الاستفهاميتين من

---

(١٤)- ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص ١٩٢/١- ١٩٤، و(النحاس: ٢٠٠٤م): إعراب القرآن ٩/٢، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب ٦٤٧، و(البغدادي: ١٩٦٧م): الخزانة ٨٨/٥و ٨٩.

(١٥)- ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ١٩٢/١، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب، مرجع سابق: ٦٤٧، و(البغدادي: ١٩٦٧م): الخزانة، مرجع سابق: ٨٨/٥.

(١٦) – (الجبالي. حمدي محمود: ١٩٩٥م): الخلاف النحوي الكوفي، ١١٠.

(١٧) – (النحاس: ٢٠٠٤م): إعراب القرآن، ٩/٢.

(١٨) – (ابن الحاجب: ١٩٨٩م): الأمالي النحوية، ٢٨٠/١.

(١٩) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): شرح التسهيل، ١١٩/١، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م) (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ، ٤٦٠/١، و(الأشموني: ١٩٣٩م): شرح ألفية ابن مالك، ١٨٠/١ وما بعدها، و(الأزهري: د ت):

المعارف، واستدل " بتعريف جوابهما ، نحو: من عندك؟ فيقول: زيد ، وما دعاك إلى كذا؟ فيقول: لقاؤك، والجواب يطابق السؤال"[٢٠].

٢- إذا استعمل (أمس) ظرفاً فهو مبني على الكسر عند العرب جميعاً، وعلل جمهور النحاة سبب البناء تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف، وخالفهم ابن كيسان، حيث ذهب إلى أنه مبني؛ لأنّه معنى الفعل الماضي[٢١].

٣- رفض ما ذهب إليه سيبويه من أن همزة الوصل في (أل) فتحت للابتداء[٢٢].

ما انفرد به الزجاج (ت٣١٠هـ أو ٣١٦هـ):

١- ذهب النحويون جميعهم إلى أن التثنية والجمع معربان[٢٣]. وخالف الزجاج جمهور النحويين، حيث ذهب إلى أن المثنى والجمع مبنيان[٢٤]،

شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ١/ ٩٢، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٨٧/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): الإجماع في الدراسات النحوية، ٤٠.

(٢٠) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ١١٩/١، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ٤٦٠/١، و(الأشموني: ١٩٣٩م): شرح ألفية ابن مالك، ١٨٠/١ وما بعدها، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ١/ ٩٢، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٨٧/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٤٠. ولهذا النوع من المركب المزجي لغات ثلاث الأولى: أن يضاف الأول إلى الثاني: هذا معديْ كربٍ، ورأيت معديْ كربٍ، ومررت بمعديْ كربٍ، واللغة الثانية: أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، واللغة الأخيرة: أن يبنيان على الفتح. وياء معدي ساكنة في اللغات كلها. ينظر: ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، ١٦١، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب ٥١٩.

(٢١) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٢٠٨/١، و(محمود. . حسني محمود: ١٩٨٦م): المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ٢٠٢.

(٢٢) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٧٩/١، و(محمود. . حسني محمود: ١٩٨٦م): مرجع سابق، ٢٠٣.

(٢٣) – ينظر: (الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الأنصاف، م (٣) ٣٣/١، و(السيوطي: ١٩٨٥م): الأشباه والنظائر في النحو ٩/٥، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ٢٦٤/١، و(العكبري: ١٩٨٦م): التبيين، ٢٠١، و(الحمصي. يس بن زين الدين العليمي: د ت): حاشية يس على شرح التصريح ١/ ٦٧-٦٩، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، المسائل المتفق عليها بين النحويين ٦٢، و(موسى. عطا محمد محمود: ١٩٨٥م)، الخلاف بين نحاة البصرة١١٧.

(٢٤)– ينظر: (الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٣) ٣٣/١، و(السيوطي: ١٩٨٥م): الأشباه والنظائر في النحو مرجع سابق ٩/٥، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ٢٦٤/١، و(العكبري: ١٩٨٦م): التبيين، مرجع سابق، ٢٠١و٢٠٢، و(السيوطي: ١٩٨٥م): الأشباه والنظائر في النحو مرجع سابق ٧٣/٣، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١/ ٥٦و٥٧، ونقل في موضع آخر (١٦١/١) أنّ الزجاج ممن يقول بالإعراب بالحروف.

وذكر ابن جني[٢٥]، وابن يعيش[٢٦]، والسيوطي[٢٧] قوله بالإعراب بالحروف.

٢- ذهب جمهور النحاة إلى إنه إن كان اسم الشهر مضافاً إليه لفظ (شهر) فإنه يجوز أن يكون الفعل واقعاً في بعضه وفي جميعه، نحو: قدم زيد شهر رمضان، وصمت شهر رمضان، وإن كان غير مضاف إليه لفظة (شهر) فيكون الفعل واقعاً في جميعه لا في بعضه تعميماً أو تقسيطاً، نحو: سرت المحرم، فيكون السير واقعاً في الشهر من الأول إلى الأخر، وقد يكون في كل واحد من أيام الشهر، وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره[٢٨].

وخالف الزجاج جمهور النحاة، حيث إنه لم يفرق بين المضاف إليه (شهر) وغيره[٢٩].

٣- ذهب جمهور النحاة إلى أنه يشترط في الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل الممنوع من الصرف أن يكون بعد ألف الجمع حرف مكسور لفظاً أو تقديراً، نحو: دواب فإن أصله: دوايب، فإن كان الساكن بعد الألف لا حظ له في الحركة، نحو: عَبالّ جمع عَبالّة، وحَمار جمع حَمارّة فمصروف[٣٠].

وخالف الزجاج جمهور النحاة، حيث ذهب إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز في تكسير (هَبيّ) أن تقول: هبَاي بالإدغام قال: وأصل الياء الأولى عند السكون، ولولا ذلك لأظهرتها[٣١].

ما انفرد به ابن السراج (ت ٣١٦هـ):

١- ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها على اسمها و توسيطه إذا كان جملة[٣٢].

---

(٢٥) – ينظر: (ابن جني: ١٩٨٥م): سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢.

(٢٦) – ينظر: (ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، ١٣٩/٤.

(٢٧) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق، ١٦١/١.

(٢٨) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): (تحقيق: النماس) ٢٣١/٢، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٠٨/٢، و(الصبان. محمد علي: ١٩٩٧م): حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٨٧/٢، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٦٥.

(٢٩) – ينظر: المصادر السابقة.

(٣٠) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٤٢٦/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٨٧/١، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٣٥٧/٣، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٨٧.

(٣١) – المصادر السابقة.

(٣٢) – (المبرد: ١٩٧٩م): المقتضب ٨٧/٤، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، ٨٨/١و٨٩، و(الأشبيلي. ابن عصفور: ١٩٨٩م): شرح جمل الزجاجي ٣٩٢/١، و(ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٥٥/١، و(الرضي: ١٩٧٨م): شرح الكافية ٢٠٥/٤، والرشود. حصة بنت زيد بن مبارك: ١٩٩٩م)، الرأي الوسط في النحو العربي ٣٥٨. ، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، مرجع سابق، ٣٤٢.

ISSN : 2410-1818

وخالف ابن السراج جمهور النحاة، حيث ذهب إلى عدم الجواز، سواء أكانت الجملة اسمية، أم فعلية[٣٣].

٢- ذهب الجمهور إلى أنّ (أفعل التفضيل) إذا أضيف إلى معرفة فيجوز فيه وجهان[٣٤]:

أحدهما: أنْ يلازم الإفراد والتذكير سواء أكان المفضّل مفردًا أم مثنى أم جمعَ مذكرٍ سالمًا أم جمع مؤنثٍ سالمًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [٣٥] إذ جاءت الآية الكريمة على الإفراد و"لو جاء على المطابقة لكان (أحارص الناس) "[٣٦].

والآخر: أن تطابق المعرفة ما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ﴾[٣٧]، ومما جاء في الحديث الشريف قول رسول الله ﷺ: "ألا أخبركم بأحبَّكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقًا"[٣٨] إذ أفرد (أحب) و (أقرب) وجاء بـ (أحاسن) جمعًا.

وخالف ابن السراج جمهور النحاة، حيث ذهب إلى أنه يجب الإفراد والتذكير ومنع مطابقة ما قبله[٣٩].

٣- ذهب جمهور النحاة إلى أن الكسرة في باب الإمالة أقوى من الياء؛ لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة[٤٠].

---

(٣٣) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٨٨/١، و(الأشبيلي. ابن عصفور: ١٩٨٩م): مرجع سابق، ٣٩١/١، و(ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٥٥/١، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٨٨/٢، و(ابن عقيل: ١٩٨٠م)؛ المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٦٢/١.

(٣٤) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): الارتشاف مرجع سابق، ٢٣٢٥/٤، و (الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠١م): البحر المحيط ٤٨٠/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١١٢/٥.

(٣٥) – البقرة: ٩٦.

(٣٦) – و (الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠١م): البحر المحيط، مرجع سابق، ٤٨٠/١.

(٣٧) – الأنعام: ١٢٣.

(٣٨) – ينظر: (الترمذي) السنن ١١٩/٣ الرقم (٢٠١٨)، وفيه " إنّ من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا ".

(٣٩) – ينظر: (ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو ٧/٢، و(ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٨٨/٢، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ٢٣٢٥/٥، و(الأنصاري. ابن هشام: ١٩٩٨م): شرح قطر النّدى وَبَلُّ الصَّدى، ١٤٣، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٥/ ١١٢.

(٤٠) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): الارتشاف، مرجع سابق، ٢٣٨/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٣٧٨/٣، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ١٠٢.

ISSN : 2410-1818

وخالف ابن السراج جمهور النحاة، حيث ذهب إلى أن الياء أقوى من الكسرة؛ لأنّها حرف والكسرة بعضها(٤١).

ما انفرد به ابن الأنباري (ت٣٢٧هـ):

١- ذهب جمهور النحاة إلى جواز كون الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ طلبية وقسمية، نحو قول الشاعر:

قلب مَنْ عِيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يسْلو صَالِياً نارَ لَوعةٍ وغَرَامِ(٤٢).

وخالف ابن الأنباري وابن السراج جمهور النحاة، حيث ذهبا إلى عدم جواز الإخبار بالجملة الطلبية؛ لأن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك(٤٣).

٢- ذهب جمهور النحاة إلى أن (أَفْعِل) في نحو: أحسن بزيد فعل(٤٤). وخالف ابن الأنباري جمهور النحاة، حيث ذهب إلى أنه اسم(٤٥).

٣- ذهب جمهور النحاة إلى أن المؤنث المعنوي الثلاثي إذا كان متحرك الوسط، نحو: قدم وسميت به مؤنثاً امتنع من الصرف، ونحو: سقر ولظى إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع فيما كان زائداً على الأحرف الثلاثة(٤٦). وخالف ابن الأنباري جمهور النحاة، حيث ذهب إلى جواز الوجهين(٤٧).

---

(٤١) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): الارتشاف، مرجع سابق، ٢٣٨/١، (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٣٧٨/٣، وشرح الأشموني ٣١١/٤.

(٤٢) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٠٩/١، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب ٥٣٠، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس)٤٩/٢، وهمع الهوامع٣١٥/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٤٦، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، مرجع سابق، ٢٧٢، و – الشنقيطي. حنين بنت عبدالله بن محمد: ١٤٣٠هـ): تحقيق: الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ٣٧و٢٥١.

(٤٣)– ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٠٩/١، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب، مرجع سابق: ٥٣٠، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٤٩/٢.

(٤٤) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٣/٣، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٢٦/٣، و(السيوطي: ١٩٨٥م): الأشباه والنظائر في النحو مرجع سابق ٣٥٣/٣، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٧٦.

(٤٥) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): الارتشاف، مرجع سابق، (تحقيق: النماس)٣٤/٣، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ٨٨/٢. لكن ابن الأنباري ينص في كتابه: (أسرار العربية: ١٩٥٧م)، ١٢٣: على أنه فعل.

(٤٦) – ينظر: (الرضي: ١٩٧٨م): شرح الكافية، مرجع سابق ١٣٤/١ومابعدها، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس)٤٤٠/١، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ٢١٨/٢، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٣٧٢/٣، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١١٤/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٨٧.

(٤٧) – ينظر: المصادر السابقة.

ISSN : 2410-1818

٤- ذهب جمهور النحاة إلى أن ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كباقِلاء وبرنساء لا يجوز فيها عند التصغير إلا الإقرار فيقال: بُوَيْقلاء وبُرَيْنساء[٤٨]. وخالف ابن الأنباري جمهور النحاة، حيث ذهب إلى جواز حذفها، ويعوض منها التاء، نحو: باقِلاء (بويقلة)، وبرنساء (برينسة)[٤٩].

ما انفرد به الزجاجي (ت ٣٧٧هـ):

١- خالف الزجاجي جمهور النحاة، حيث ذهب إلى أنّ (ظن وأخواتها) ليست داخلة عليها؛ بل هو مع مفعولها كأعطيت في أنها استعملت معها ابتداء(٥٠)، وذهب جمهور النحاة إلى أنّ ظن وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر أصلاً[٥١].

٢- خالف الزجاجي الجمهور في (كان وأخواتها) فهي عندهم أفعال وعنده حروف، ولقد عنون الباب بهذا العنوان: (باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار) ولما عددها قال: هي "كان وأمسى. . . "[٥٢].

٣- خالف الزجاجي الجمهور في نصب المنادى فلقد قال: "كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد والعلم، فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب. وذلك قولك: يا زيد ويا محمد ويا بكر. . . "[٥٣]. أما رأي الجمهور: فـ "يبنى العلم المفرد، أعني غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً"[٥٤].

٤- عدّ الزجاجي (قارب) من أفعال المقاربة، والجمهور لم يذكروا (قارب)[٥٥].

---

(٤٨) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٣٤٨/٣، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ١٨١/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٩٩.

(٤٩) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ١٨١/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٣٤٨/٣، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٢٤٣/٤.

(٥٠) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٥٦/٣، و ٢٤٦/١، و(الأشبيلي. ابن عصفور: ١٩٨٩م): مرجع سابق، ١/(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ٣٠٣، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٤٨٦/١.

(٥١) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٥٦/٣، (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٤٨٦/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٥٥.

(٥٢) – (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٤١.

(٥٣) – المرجع سابق ١٤٧.

(٥٤) – بغية الوعاة ١/ ٤٠٧– وفيه ترجمة موجزة جداً لم يثبت له فيها تاريخ ولادة ولا تاريخ وفاة.

(٥٥) – (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٢٠٩، وجمع السيوطي ما أضافه النحاة من أفعال هذا الباب فأثبت (قارب) على أنها إضافات البهاري وانتهى إلى القول: "وما زاده البهاري، ومن ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب" همع الهوامع ١٣٤/٢.

٥- أضاف الزجاجي (إلا أن يكون) على عبارات الاستثناء فقال: "وحروف الاستثناء: إلا، وغير، وسوى، وسواء، وحاشا، وخلا، وعدا، وما عدا، وما خلا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون"[٥٦].

٦- جوّز إعمال (إنّ وأخواتها) إذا دخلت عليها ما الكافة فقال: "ومن العرب من يقول: "إنما زيداً قائم، ولعلما بكراً مقيم فيلغي ما وينصب بـ إنّ وكذلك سائر أخواتها" [٥٧]. أما رأي الجمهور في المسألة فـ: "تلي (ما) ليت فتعمل وتهمل ولا يليها الفعل بحال في الأصح، والباقي فلا تعمل، وجوّزه الزّجاجي فيها" [٥٨]. ولقد كف النحاة هذه الأحرف عن العمل إذا دخلت عليها ما الكافة؛ لأنها لم تعد مختصة بالدخول على الأسماء، بل هي حينئذ داخلة على الأفعال أيضاً فيقال: إنما يحقّ اللّه الحق وجوزوا عمل ليت وحدها إذا دخلت عليها (ما) الكافة؛ لأنها لا تدخل على فعل.

ما انفرد به أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

١- خالف أبو علي الفارسي جمهور النحاة فقال في النداء: "يتركب الكلام من اسم وحرف"[٥٩].

٢- خالف أبو علي الفارسي جمهور النحاة في أن الميم في كلمة (فم) تثبت في الشعر وغيره، وقال لا تثبت الميم إلا في الضرورة، وزعم أن قوله: "يصبح ظمآن وفي البحر فمه، من الضرورات بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر"[٦٠].

٣- عدّ أبو علي الفارسي العامل في المعطوف فعلاً محذوفاً[٦١].

٤- ذهب جمهور النحاة إلى أن (أل) في (التي) و (الذي) للتعريف[٦٢]. وخالف أبو علي الفارسي جمهور النحويين، حيث ذهب إلى أن المعرِّف لاسم الموصول هو العهد الذي في الصلة، أي المعهود

(٥٦) – (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٢٣٠.
(٥٧) – المصدر السابق ٣٠٤.
(٥٨) – (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٢/ ١٨٩.
(٥٩) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٤١٢/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٤٥/١، و و(الصبان. محمد علي: ١٩٩٧م): مرجع سابق، ٦١/١ وما بعدها.
(٦٠) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٤٩/١، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس)٤١٨/١، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح ٦٤/١، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ١/ ١٣٤، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٣٨، و(الشهري. علي بن علوي بن عوض: ٢٠١٠م): أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل، ٦٢.
(٦١) –ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ١٤٤ وما بعدها.
- (٦٢) ينظر: (سيبويه: ١٩٨٢م): الكتاب ١٠٧/٢، و(الأشبيلي. ابن عصفور: ١٩٨٩م): مرجع سابق، ١٣٥/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ١٤٠/٣، و(الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠م): التذييل والتكميل ١١١/٢و ٢٨/٣، و(ابن عقيل: ١٩٨٠م): شرح ألفية ابن مالك، ١٠٨/١، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، مرجع سابق، ٢٠٨.

ISSN : 2410-1818

بين المتكلم والمخاطب، فلا تقول: جاء الذي نجح، إلا لمن يعرف أن هناك شخصاً ناجحاً معروفاً لكما، والألف واللام فيها زائدتان عنده لأمرين:

الأول: أنها وإن لم تجعل زائدةً لزم من ذلك أن يجتمع في الاسم تعريفان الألف واللام.

والثاني: اتصال الصلة بها، فإنه يوجب لها التعريف، يدل على ذلك تعريف الموصولات الخالية من (أل)، نحو: (من) و (ما) فكما تعرفا بالصلة يجب أن يتعرف بها ما اتصل بـ (أل) فتبين بذلك زيادتها[٦٣]. وزادوا في أولها الألف واللام ليحصل لهما بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى[٦٤].

٥- خالف أبو على الفارسي في أحد قوليه، وابن شقير جمهور النحاة، حيث ذهبا إلى أن (ليس) حرف بمنزلة (ما)[٦٥].

٦- خالف أبو علي الفارسي جمهور النحاة في جواز دخول الباء على الخبر بعد (ما) التميمية والحجازية، حيث ذهب إلى أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز[٦٦].

٧- ذهب جمهور النحاة إلى أن (لعل) لا تخفف، وخالفهم أبو علي الفارسي، فذهب إلى أنها تخفف[٦٧]، واستدل بقول الشاعر:

لعل أبي المغوار منك قريب.

عدّ أبو علي الفارسي حروف العطف تسعة لا عشرة بعد أن أسقط منها (إما) [٦٨].

---

(٦٣) – ينظر: (الفارسي. أبو علي: ١٩٨٤م): الحجة للقراء السبعة، ١٥٢/١، و(الفارسي. أبو علي: ١٩٨٦م): المسائل العضديات، ١٦٨، و(ابن جني: ١٩٨٥م): سر صناعة الإعراب مرجع سابق، ٣٥٣/١، و(العكبري: ١٩٩٥م): مرجع سابق ١١٦/٢، و(العكبري: ١٩٨٤م): شرح اللمع، ٥٧٩/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ١٤١/٣، و(الأشبيلي. ابن عصفور: ١٩٨٩م): مرجع سابق، ١٣٥/٢، و و(الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠م): التذييل والتكميل، مرجع سابق، ١١١/٢، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، مرجع سابق، ٢٠٩.

(٦٤) – ينظر: (ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ١٤١/٣.

(٦٥) – (المبرد: ١٩٧٩م): مرجع سابق، ٨٧/٤، ١٩٠، و(الفارسي. أبو علي: ١٩٨٧م): المسائل الحلبيات، ٢٧٠و٢١٠، والمسائل المنثورة ٢٠٧، ورصف المباني ٣٦٨، و(المرادي. ١٩٨٣م)؛ الجنى الداني في حروف المعاني، ٤٥٩. واستدلوا على حرفيتها بما يأتي: أنه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانية، وأنه لم يجئ منه اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا لفظ المستقبل، وأن الفعل موضوع لإثبات الحدث والزمان و (ليس) لا تدل على واحد منها وإنما تنفيها كـ (ما) النافية، وأنه لا تدخل عليه (قد) وهي من علامات الفعل. ينظر: (الرضي: ١٩٧٨م): مرجع سابق، ١٩٩/٤، و(الصفار. أبو القاسم: ١٩٩٨م): شرح كتاب سيبويه، ٧٦٣/٢.

(٦٦) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٨٢/١ومابعدها، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٤٠٤/١.

(٦٧) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ١٥٥/٢، و(ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٤٧/٢، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغني اللبيب، مرجع سابق: ٣٧٧، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٤٥٨/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٥٣.

ISSN : 2410-1818

ما انفرد به ابن جني (ت٣٩٢هـ):

١- ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز توسط المفعول معه بين العامل والمعطوف عليه؛ فلا يقال: استوى والخشبة الماء[٦٩]. وخالف ابن جني جمهور النحاة، حيث ذهب إلى جواز توسط المفعول معه بين العامل والمعطوف عليه؛ فيجوز أن يقال: استوى والخشبة الماء؛ لوروده في العطف، نحو: عليك ورحمة الله السلام[٧٠].

٢- ذهب جمهور النحاة إلى أن المضارع المنفي بـ (لا) لا يجوز أن تدخله نون التوكيد، ولذلك لهم في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾[٧١] تأويلات[٧٢]. وخالف ابن جني جمهور النحاة وتبعه ابن مالك، حيث ذهبا إلى جواز ذلك واحتجا بالآية السابقة[٧٣].

٣- ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز حذف خبر الأفعال الناقصة لا اختصاراً ولا اقتصاراً[٧٤]، وخالف ابن جني وابن الشجري جمهور النحاة، حيث ذهبا إلى الجواز مطلقاً[٧٥].

٤- ذهب أكثر النحاة إلى منع تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول، نحو: ضرب غلامُه زيداً، ونحو: زان نوره الشجر؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[٧٦]. وأيد ابن جني الأخفش في مخالفته جمهور النحاة، حيث ذهبا إلى تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول[٧٧].

---

(٦٨) – ينظر: (ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٨٩/٨، و(محمود. . حسني محمود: ١٩٨٦م): مرجع سابق، ٣٠٩.

(٦٩) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٢٥٢/٢، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس)٢٨٧/٢، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح ٣٤٤/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٧٨/٢، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٦٦.

(٧٠) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٢٥٢/٢، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٧٨/٢.

(٧١) – الأنفال: ٢٥.

(٧٢) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٣٠٥/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٨٥. وقد فصل الأشموني في هذه التأويلات ينظر: شرح الأشموني ٣٢٣/٣وما بعدها

(٧٣) –ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٣٠٤/١، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٣٢٣/٢.

(٧٤) – ينظر: (سيبويه: ١٩٨٢م): مرجع سابق ٤٥/١، و(المبرد: ١٩٧٩م): مرجع سابق، ٨٨و١١٨و١١٩، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٩٧/٧، و(الأشبيلي. ابن عصفور: ١٩٨٩م): مرجع سابق، ٤١٩/١، و(الرضي: ١٩٧٨م): شرح الكافية، مرجع سابق ١٨١/٤، و(الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠م): التذييل والتكميل، مرجع سابق، ١٤١/٢، و(ابن هشام: ١٩٨٧م): مغنى اللبيب، (تحقيق: محيي الدين) ٤١٠/٢، والرشود. حصة بنت زيد بن مبارك: ١٩٩٩م)، الرأي الوسط في النحو العربي، مرجع سابق، ٤٢٣.

(٧٥) – ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٣٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢.

ISSN : 2410-1818

٥- ذهب جمهور النحاة إلى منع القياس على ما سُمع من حذف عامل الفاعل لعدم اللبس، نحو قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾[٧٨] على قراءة بناء (يسبح) للمفعول؛ إذ التقدير: يسبحه رجال؛ لدلالة (يسبح) عليه. ومنه قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُختبِط ممّا تُطيحُ الطوائحُ[٧٩]

وأيد ابن جني الجرمي وتبعه ابن مالك في مخالفته جمهور النحاة، حيث ذهبوا إلى جواز القياس، حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه، فلو قيل: يوعظ في المسجد رجال، على معنى: يعظ رجال؛ لم يجز لصلاحية إسناد (يوعظ) إليهم، بخلاف: يوعظ في المسجد رجال زيد، فإنه يجوز لعدم اللبس[٨٠].

٦- ذهب جمهور النحاة إلى أن ناصب المفعول المطلق أن كان من غير لفظ الفعل هو: فعل مضمر من لفظه، نحو قول الشاعر:

السالكُ الثُّغرةَ اليقظانَ كالئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

فمشي: منصوب بمضمر دل عليه السالك[٨١]. وأيد ابن جني المازني في مخالفته جمهور النحاة، حيث ذهب المازني إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأنه بمعناه، فتعدى إليه، كما لو كان

---

(٧٦) – ينظر: (المبرد: ١٩٧٩م): مرجع سابق، ١١٢/٤، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٣٨/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٧٦/١، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب، مرجع سابق: ٦٣٩، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٠١/١، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٥٩، و – درين. محمد بن عمار بن مسعود(٢٠٠٨م): أثر الأخفش في الكوفيين، ٢٣٥.

(٧٧) – ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٢٩٤/١، و(الرضي: ١٩٧٨م): شرح الكافية، مرجع سابق ١٨٨/١، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ٤٨٣/١، و(الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠م): التذييل والتكميل، مرجع سابق، ٣١٣/١، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب، مرجع سابق: ٧٣٩، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٢٢٩/١.

(٧٨) – النور: ٣٦ – ٣٧.

(٧٩) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٥١٤/١ومابعدها، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح ٢٧٤/١، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ١٨١/٢ومابعدها، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٥٨

(٨٠) – ينظر: المصادر السابقة.

(٨١) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٢٠٣/٢، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح ٣٢٧/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق، ٧٥/٢، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٦٣.

ISSN : 2410-1818

من لفظه، ويذهب ابن جني إلى أنه إذا أريد به التأكد عمل فيه المضمر الذي من لفظه: قعدت جلوساً، وقمت وقوفاً؛ بناء على أنه من قبيل التأكد اللفظي، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظاهر؛ لأنه بمعناه(٨٢).

ما انفرد به الزمخشري (ت ٥١٨هـ):

١- ذهب جمهور النحاة إلى أن المعرفة لا تبين بالنكرة، أي: لا تأتي النكرة عطف بيان من المعرفة، فالنحاة مجمعون على أنه لا بد أن يوافق التابع متبوعه في التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإعراب، فهو يجري على ما قبله في تعريفه وتنكيره، فلا يجوز أن يكون نكرة ومبينه معرفة؛ لأنّ التخالف لم يذهب إليه ذاهب(٨٣).

وخالف الزمخشري جمهور النحاة، حيث يرى إعراب المعرفة عطف بيان، والمبين نكرة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾(٨٤)، حيث جعل المصدر المؤول (أن تقوموا) عطف بيان من (بواحدة)(٨٥).

٢- ذهب جمهور النحويين إلى أن (بات) تفيد ثبوت مضمون الجملة ليلاً(٨٦). وخالف الزمخشري جمهور النحويين، حيث ذهب إلى عدم اشتراط الزمن، واستدل بقول الرسول ﷺ: "إنَّ أحدكم لا يدري

(٨٢) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٧٥/٢ومابعدها، و(الصبان. محمد علي: ١٩٩٧م): مرجع سابق، ١٦٤/٢، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح ٣٢٧/١.

(٨٣) – ينظر: و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب، مرجع سابق: ٧٢٥، و (الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠١م): البحر المحيط، مرجع سابق، ١٠/٣، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، مرجع سابق، ٤٥و٤٦.

(٨٤) – سبأ: ٤٦.

(٨٥) – ينظر: الزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٥٨٩/٣. وقد عاب كثير من النحاة عليه خروجه عن الإجماع. ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٢٦/٣، و و (الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠١م): البحر المحيط، مرجع، ١٠/٣، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): الارتشاف، مرجع سابق، ١٩٤٣/٤، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب، مرجع سابق: ٧٤٨، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ١٢٦/٣.

(٨٦) ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٤/١، و(الزجاجي أبو القاسم: ١٩٨٤م): حروف المعاني، ٧، و(ابن عقيل: ١٩٨٠م): شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ٢٦٨/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٣٦٤/١، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، مرجع سابق، ٣٣٤.

ISSN : 2410-1818

أين باتت يداه"[٨٧]. أي أين صارت يده، ورد عليه ابن مالك ووصف قوله بأنه "ليس صحيح، لعدم وجود شاهدٍ على ذلك مع التتبع والاستقراء"[٨٨].

٣- ذهب جمهور النحاة إلى أن الجملة الواقعة نعتاً لا يجوز دخول (الواو) عليها.

وخالف الزمخشري جمهور النحاة، حيث ذهب إلى جواز اقترانها بالواو[٨٩].

ما انفرد به الرضي (ت٦٨٦هـ):

ذهب جمهور النحويين إلى أن (أن) المصدرية توصل بفعل متصرف مطلقاً، ولا يوصل بها الجامد كـ عسى وهب وتعلم[٩٠].

وخالف الرضي جمهور النحاة، حيث ذهب إلى عدم جواز أن تكون صلة (أنْ) أمراً أو نهياً محتجاً بأنه لو جاز فيها لجاز في أخواتها من الحروف المصدرية[٩١].

(٨٧) رواه البخاري ٧٢/١، ومسلم ٢٣٣/١.

(٨٨) – (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٤/١.

(٨٩) – ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): الارتشاف، مرجع سابق، ٥٨٤/٢، و(الصبان. محمد علي: ١٩٩٧م): مرجع سابق، ٩٣/٣، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١١٩/٣، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٧٨

(٩٠) – ينظر: (سيبويه: ١٩٨٢م): مرجع سابق ٤٧٩/١و١٦٢/٣، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): الارتشاف، مرجع سابق، ١٦٣٧/٤، و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغنى اللبيب، مرجع سابق: ٤٤، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٨١١/٢، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح ٤١٣/١، و(العواد. خليل بن غنيم حسن: ١٤٢٣هـ)، مرجع سابق، ١٩٢.

(٩١) – (الرضي: ١٩٧٨م): مرجع سابق ٤٤٠/٤.

ISSN : 2410-1818

المطلب الرابع: المسائل التي وافقوا فيها جمهور البصريين

إعمال (إن) المخففة: ذهب جمهور البصريين إلى أن (إن) المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم، وأيدهم ابن السراج والزجاج والزجاجي والسيرافي والصيمري والزمخشري والعكبري وابن يعيش(٩٢).

إعمال (إن) المخففة في المضمر: ذهب جمهور البصريين إلى أن (أن) المخففة من الثقيلة تعمل في المضمر دون الظاهر، فإذا قلنا: علمت أنْ زيدٌ قائمٌ؛ فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة (زيدٌ قائمٌ) خبرها، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي والصيمري(٩٣).

عدم جواز أن يجزم أو يجازى بكيف: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يجازى بـ (كيف)، فهي اسم شرط غير جازم وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي والسيرافي وابن جني والزمخشري وأبو البركات الأنباري(٩٤).

وجوب نصب تابع المنادى المضاف: ذهب جمهور البصريين إلى أنه إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم، نحو: يا زيدُ بنَ عمر، يا تميمُ كلّكم، يا زيدُ وأبا عبدالله، فالمختار النصب، وأيدهم ابن السراج، وأبو علي الفارسي، والصيمري، والزمخشري، وابن الشجري، وابن يعيش(٩٥).

جواز تقديم الخبر على المبتدأ: ذهب جمهور البصريين إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه (المفرد والجملة) مطلقاً، فالمفرد نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو، والجملة، نحو: أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب

(٩٢) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٣٧/١، و(الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): معاني القرآن وإعرابه٨١/٣، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٦٥، وشرح الكتاب١٤٧، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م): التبصرة والتذكرة٤٥٦/١و٤٥٧، والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب ٢٩٧، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ٢٢١/١، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٧١/٨.

(٩٣) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٣٧/١و٢٤٤/١، والإيضاح في علل النحو ١٦٤و١٦٥، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م): مرجع سابق،: ٢٠٦/١.

(٩٤) – و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١٥٦/٢–١٥٩، والإيضاح في علل النحو ٣٣٠–٣٣٢، وشرح الكتاب٢٢٨/٢، وابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ١٩٢–١٩٦، والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق، ١٧٥، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٩١) ٦٤٣/٢.

(٩٥) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٣٧٠/١، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م): مرجع سابق، ٣٤١/١، والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٣٨، وأمالي ابن الشجري٢٨٤/٣، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٢.

عمرو، وأيدهم ابن جني وابن كيسان والصيمري والشنتمري وأبو البركات الأنباري والزمخشري وابن يعيش(٩٦).

عدم جواز تقدم المستثنى أول الكلام: ذهب جمهور البصريين إلى منع تقدم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً، على المستثنى منه، ولا على عامله، فلا يقال: إلا زيداً قام القوم، ولا: إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً وأيدهم ابن السراج وأبو البركات الأنباري(٩٧).

فاعل (نعم وبئس): ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ فاعل (نعم) نحو: نعم رجلاً زيدٌ، يكون ضميراً مستتراً، مفسراً بتمييز هو (رجلاً)، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني ومكي القيسي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن الخشاب والزبيدي(٩٨).

عدم جواز أن يأتي فاعل نعم نكرة مفردة أو مضافة: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ فاعلَ (نعم وبئس) لا يكون نكرة مفردة ولا مضافة إلا في الضرورة، وأيدهم أبو علي الفارسي، وابن جني، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، والزبيدي(٩٩).

عدم جواز إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب: ذهب جمهور البصريين إلى أنّه لا يجوز إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب إن لم يفد معنى الإحاطة، وأيدهم ابن جني وابن الشجري وابن يعيش(١٠٠).

---

(٩٦) – ينظر: ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٢٥، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، (٩) ٦٥/١، و(الموصلي. عبد العزيز بن جمعة): شرح ألفية ابن معطٍ٤٨٠/٢، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ١٠١/١، والنكت٥٠٩/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٤، وشرح المفصل٩٢/١.

(٩٧) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٣٠٥/١و٣٠٦، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٣٦) ٢٧٧/١.

(٩٨) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١١٤/١، و(الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٦٣/١، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٢٠٠، والمشكل (الضامن) ١٤١/١، و(الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٦٤/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٧٣، والمرتجل١٤١، والواضح في علم العربية٨٤.

(٩٩) – ينظر: (الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٦٥/١، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٢٠٠، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٥٧م): أسرار العربية، مرجع سابق، ١٠٤، وشرح اللمع٤١٩/٢، والواضح في علم العربية٨٥.

(١٠٠) – ينظر: و(البغدادي: ١٩٦٧م): الخزانة، مرجع سابق ١٩٢/٥، و(ابن الحاجب: ١٩٨٩م): الأمالي النحوية، مرجع سابق، ٩٣/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٦٥/٣.

ISSN : 2410-1818

جواز إبدال النكرة من المعرفة مطلقاً: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّه يجوز إبدال النكرة من المعرفة، سواء كانت النكرة من لفظ المعرفة أو لم تكن، أو كانت موصوفة أو غير موصوفة وأيدهم ابن السراج وابن جني والنحاس(١٠١).

إعراب أي إذا كانت اسم استفهام استثبات عن النكرة: ذهب جمهور البصريين إلى أنّ إعراب (أيٌّ) في قولك: أيٌّ، لمن قال: قامَ رجلٌ، يكون مبتدأ وخبره الفعل المحذوف الدال عليه قول المخاطب: قام رجلٌ، والتقدير: أيٌّ قام؟ فحركة (أيٌّ) عندهم على الحكاية، وأيدهم الزمخشري(١٠٢).

(نعم وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان: ذهب جمهور البصريين إلى أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان، وأيدهم الزجاجي(١٠٣).

جواز تقديم خبر (ليس) عليها: ذهب جمهور البصريين إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وأيدهم السيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني وابن برهان والزمخشري(١٠٤).

عدم جواز إدخال الألف واللام على الاسم الأول من العدد: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العدد المركب إلا على الاسم الأول دون الثاني والثالث، فيقال في نحو: خمسة عشر درهماً: الخمسة عشر درهماً ولا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم وأيدهم الزجاجي"(١٠٥).

عدم جواز إدخال الألف واللام على الاسم الأول من العدد: ذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز إدخال الألف واللام على الاسم الأول من العدد وإضافته إلى الثاني معرفاً بأل، فالإضافة لا تجامع (أل)، والإضافة في نحو: خمسة الرجال معنوية، فامتنع تعريف الأول حتى لا يجمع بين تعريفين، وحملوا ما ورد من ذلك نحو: الثلاثة الأثواب على زيادة (أل) في الأول وإنما الجائز عندهم دخولها في الثاني، وأيدهم الزجاجي(١٠٦).

---

(١٠١) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٤٦/٢، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٣٥٧/٢، و (النحاس: ٢٠٠٤م): إعراب القرآن ٣٠٧/١.

(١٠٢) – ينظر: والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ١٤٩.

(١٠٣) – ينظر: (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١٢١.

(١٠٤) – ينظر: (ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ١١٤/٧، و(ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٥١/١، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ١٨٨/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٨٨/٢، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ٨٧/٢.

(١٠٥) – (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١٤٢.

(١٠٦) – ينظر: (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١٤١.

عدم جواز مجيء الفاعل جملة: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز جعل الجملة مسنداً إليها الفعل، فتكون في محل رفع فاعل أو في محل رفع نائب فاعل مطلقاً، فلا يجوز: يسرني يتفوق أخوك، ولا يجوز: عُلِمَ أجاء بكرٌ أم عمرو، وأيدهم الزجاج وأبو علي الفارسي والزمخشري والعكبري(١٠٧).

وجوب تذكير الفعل إذا كان فاعله جمعَ مذكرٍ سالماً: ذهب جمهور البصريين إلى وجوب تذكير الفعل إذا كان فاعلهُ جمعَ مذكرٍ سالماً، نحو: قام الزيدون، ونحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(١٠٨)، أو ضميراً يعود على جمع المذكر السالم، نحو: الزيدون يقومون، وأيدهم أبو علي الفارسي(١٠٩).

ترخيم الاسم الثلاثي: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي مطلقاً، وأيدهم الزجاجي(١١٠).

عدم جواز ترخيم المضاف: ذهب جمهور البصريين إلى أن ترخيم المضاف غير جائز، وأيدهم الزجاجي(١١١).

جواز تقديم الحال على صاحبها: ذهب جمهور البصريين إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب أو المرفوع ظاهراً كان أو مضمرا، نحو: لقيت راكبة هنداً، جاء مسرعاً زيد، أما المجرور بحرف جر غير زائد فلا تتقدم مطلقاً، فلا يقال: في هند ضاحكةً: سلّمتا ضاحكةً على هند، و لا يقال: في هنداً مررت بها ضاحكةً: هنداً مررت ضاحكةً بها، وأيدهم الزجاج وابن السراج وابن جني والزمخشري والعكبري(١١٢).

---

(١٠٧) – ينظر: و(الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ٣/٨٤و٨٥، والمسائل البصريات٧٢٠و ٧٢١، والزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٢/٣٤٥، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ١/١٥٣.

(١٠٨) – المؤمنون: ١.

(١٠٩) – ينظر: (الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٢/١٧٥.

(١١٠) – ينظر: (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١٨١.

(١١١) – ينظر: المصدر نفسه.

(١١٢) – ينظر: (الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ٤/٢٥٤، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١/٢١٤و٢١٥، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ١١٨، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٦٢، والزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٣/٢٩٠، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ١/٢٩١.

عدم جواز تقديم معمولات فعل الشرط على الأداة: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب على أداة الشرط، ولا تقديم الجزاء على فعل الشرط وأداته، فلا تقول: أقوم إن قمت، ولا ذهبت إن ذهبت، ولا لم أسافر إن يسافر أخي. . . ، وأيدهم ابن السراج والسيرافي وابن جني والزمخشري وابن الشجري وأبوالبركات الأنباري(١١٣).

عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، نحو: مررت بك وبزيد، إلا في ضرورة الشعر، وأيدهم الزجاج وابن السراج والزجاجي وابن جني والصيمري(١١٤).

عدم جواز الجر إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بظرف أو جار ومجرور: ذهب جمهور البصريين إلى أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بظرف أو جار ومجرور فإنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري وأبوالبركات الأنباري والعكبري وابن يعيش(١١٥).

ما الموصولة اسم مبهم في غاية الإبهام: ذهب جمهور البصريين إلى إنّ (ما) الموصولة اسم مبهم في غاية الإبهام؛ لأنّها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء، نحو: إنّ اللّه ﷻ يعلم ما كان وما لم يكن لو كان كيفما يكن، وأيدهم الزجاج والزجاجي والنحاس ومكي بن أبي طالب والصيمري(١١٦).

---

(١١٣) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١٩٤/٢، وشرح الكتاب٣/ل٢٣٢ب٢٣٣أ، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٢٨٣/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٣٢١، و(ابن الحاجب: ١٩٨٩م): الأمالي النحوية، مرجع سابق، ١٢٤/١، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، ٦٢٦/٢و٦٢٧.

(١١٤) – ينظر: و(الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ٢/٢، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٧٩/٢، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١٨. و(ابن الحاجب: ١٩٨٩م): الأمالي النحوية، مرجع سابق، ٢٤٦، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ١٥٧، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ١٤١/١.

(١١٥) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٣٢٠/١، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو ٢٣٩، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٢٠٧، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ١٨١، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، ٣٠٦/١، و و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٥٧م): أسرار العربية، مرجع سابق ٢١٦، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ٣١٨/١، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ١٢٩/٤.

(١١٦) – ينظر: (الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ٨/٢و٣٣٢/٥، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١٢و٣٦١، وإعراب القرآن ٤٣٤/١، ومشكل إعراب القرآن ١٨٩/١، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ٥٢٠/١.

ISSN : 2410-1818

عدم جواز العطف على موضع (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر على كل حال، وأيدهم الزجاج وابن السراج وأبو علي الفارسي والصيمري والنحاس والزمخشري وأبو البركات الأنباري وابن يعيش والعكبري(١١٧).

عدم جواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به: ذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز إنابة غير المفعول به مقام الفاعل حالة وجوده مع غيره، مما يقام مقام الفاعل من المصدر وظرفي الزمان والمكان والجار و مجرور، سواءً تقدم المفعول به، نحو: أُلقيت خطبةٌ جامعةٌ يومَ الجمعةِ في المسجدِ الحرامِ إلقاءً جيداً، أم تأخر المفعول به، نحو: أُلقيت يومَ الجمعةِ في المسجدِ الحرامِ إلقاءً جيداً خطبةٌ جامعةٌ، وأيدهم الزجاج وابن السراج والزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني والصيمري والزمخشري(١١٨).

ملازمة (سوى) للظرفية المكانية: ذهب جمهور البصريين إلى أنّ (سوى) ملازمة للظرفية المكانيّة، لا تبرح عنها إلا في ضرورة الشعر؛ لأنّها بمعنى (مكانك)، فإذا قلنا هذا رجل سواءَك، فهو بمنزلة (مكانك) إذ جعلته في معنى (بدلك)، وأيدهم ابن السراج وابن جني والصيمري وأبو البركات الأنباري(١١٩).

وجوب تنكير الحال: ذهب جمهور البصريين إلى اشتراط تنكير الحال لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها، وأن كل ما ورد من ذلك سواء بالألف واللام

(١١٧) – ينظر: (الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ١٩٣/٢، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٥٣/١، والتعليقة٢٩٧/١، والفصوص٢١٩/٤، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ٢١٠/١، و(النحاس: ٢٠٠٤م): إعراب القرآن ٣٢/٢، والمفصل في صنعة الإعراب١٩٦، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٢٣) ١٨٦/١، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٦٩/٨و٧٠، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ٢١٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١.

(١١٨) – ينظر: (الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ٤٠٣/٣، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٨٠/١، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٧٨، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ١١٤، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٨٤، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٣٩٧/١و٣٩٨، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ١٢٧/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٥٩.

(١١٩) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٨٧/١، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ١٢٥، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ٢٩٧/١، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٣٩) ٢٩٧/١.

ISSN : 2410-1818

أو غيره مؤول بالنكرة، وقد احتجوا لذلك بأمن اللبّس، فهم يرون أن ورود الحال معرفة يجعلها تلتبس بالنكرة، وأيدهم ابن السراج والزجاجي وأبو علي الفارسي(١٢٠).

عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه: ذهب جمهور البصريين إلى أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أو كالكلمة الواحدة، فلا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور إلا في ضرورة الشعر، وحجتهم في ذلك أنّ الظرف وحروف الجر يتّسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، وأيدهم ابن السراج والسيرافي والنحاس وأبو علي الفارسي وابن جني(١٢١).

(١٢٠) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢١٤/١، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٣٥، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٢٢١.

(١٢١) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٢٦/٢–٢٢٨، وشرح الكتاب٢١٩/٢، وإعراب القرآن٩٨/٢، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ١٦٣/١و١٦٤، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٤٠٤/٢–٤٠٦.

ISSN : 2410-1818

عدم جواز أن تلغى (ظننت وأخواتها) عن العمل مع تقدمها عليها مطلقا: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن تلغى (ظن وأخواتها) عن العمل في مفعولها مع تقدمها عليها مطلقاً، وأيدهم ابن السراج(١٢٢).

وجوب تقديم الفعل على الفاعل: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، فلا يجوز عندهم: الزيدان قام، والزيدون قام، وإن وَرَدَ ما ظاهره تقديمُ الفاعل؛ فإنهم يجعلون الضمير في الفعل مؤخراً، وأيدهم ابن السراج وأبو علي والفارسي وابن جني وعبد القاهر والجرجاني وابن السيد البطليوسي والزمخشري وابن الخشاب وأبو البركات الأنباري(١٢٣).

رب حرف جر: ذهب جمهور البصريين إلى أن (رب) حرف جر، وأيدهم ابن السراج وأبو البركات الأنباري وابن يعيش(١٢٤).

عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد أو فاصل: ذهب سيبويه وجمهور البصريين كافة إلى منع العطف على الضمير المرفوع ظاهراً أو مستتراً من غير توكيد أو فاصل، نحو: قمتُ وزيدٌ، وأيدهم ابن جني(١٢٥).

أفعل في التعجب: ذهب جمهور البصريين والكسائي إلى أن أفعل في التعجب، نحو: ما أحسن زيداً فعل ماض، وأيدهم ابن جني والزجاجي(١٢٦).

عدم جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض: ذهب جمهور البصريين إلى أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض مطلقاً، وأيدهم الصيمري والزمخشري وابن يعيش(١٢٧).

---

(١٢٢) –ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١٨١/١.

(١٢٣) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٧٣/١و٢٢٨/٢، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ١٠٦، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٧٩، و(الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٢٧/١، والحلل في إصلاح الخلل١٤٦، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٢، والمترجل ١١٧، و و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٥٧م): أسرار العربية، مرجع سابق، ٧٩وما بعدها.

(١٢٤) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٤١٦/١، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (١٢١) ٨٣٢/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٧/٨.

(١٢٥) – ينظر: (ابن عقيل: ١٩٨٠م): شرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ٣٩٤/١و٣٩٥.

(١٢٦) – ينظر: ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ١٢٣، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١١٢.

(١٢٧) – ينظر:. (الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ٢٨٥و٢٨٦، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٨٤، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٢١/٨.

ISSN : 2410-1818

وجوب القطع عند نعت الموصوف المتعدد: ذهب جمهور البصريين إلى أنه عند نعت معمولين فإذا كان عامل المعمولين واحداً واختلف العمل واتحدت نسبة العامل إليهما من حيث المعنى نحو: خاصم زيد عمرا الكريمان، فالقطع في هذه واجب، وأيدهم ابن السراج(١٢٨).

عدم جواز أن تقع واو العطف زائدة: ذهب جمهور البصريين إلى أنّه لا يجوز أن تقع الواو العاطفة زائدة، وأيدهم ابن جني وابن الشجري وأبو البركات الأنباري وابن يعيش(١٢٩).

وجوب نصب ما جمع بألف وتاء: ذهب جمهور البصريين إلى وجوب نصب ما جمع بألف وتاء(١٣٠) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره، وأيدهم أبو علي الفارسي وابن جني وابن يعيش والرضي(١٣١).

عدم جواز أن تكون (إلا) بمعنى الواو: ذهب جمهور البصريين إلى أن (إلا) لا تكون بمعنى (الواو)، وأيدهم ابن السراج وابن جني وأبو البركات الأنباري والعكبري وابن الخباز(١٣٢).

عدم جواز تقديم التمييز على عامله، إذا كان فعلا متصرفاً: منع سيبويه وجمهور البصريين تقديم التمييز على عامله المتصرف، نحو: تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً، وأيدهم ابن جني وأبو البركات الأنباري وابن يعيش(١٣٣).

---

(١٢٨) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٤١/٢.

(١٢٩) – ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٤٦٢/٢، و(ابن الحاجب: ١٩٨٩م): الأمالي النحوية، مرجع سابق، ١٢٢/٢، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٦٤) ٤٥٦/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٩٤/٨.

(١٣٠) – ذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم؛ لأنّه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كإصطبلات، والسالم كما ذكر والمغير نظم واحده، كتمرات وغرفات، وكسرات. ولا حاجة إلى التقيد: بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة وأبيات؛ لأنَّ المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء والمذكوران ليس كذلك. أما رفع هذا الجمع وجره فبالضمة والكسرة على الأصل. ينظر (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٦٧/١.

(١٣١) – ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٣٠٧/٣، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٨/٥، وشرح الكافية٣٩٢/٣.

(١٣٢) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٩١/١، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٥٥، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٢٥) ٢١٦/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٨/١، وتوجيه اللمع٢١٨.

(١٣٣) – ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٣٨٦/٢، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (١٢٠) ٨٣٢/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٧٣/٣و ٧٤.

ISSN : 2410-1818

عدم جواز أن يكون الوصف مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام: ذهب الخليل وسيبويه و جمهور البصريين إلى أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، نحو: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان، فلا يجوز عندهم: قائم الزيدان، من غير استفهام أو نفي، وأيدهم أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش(١٣٤).

جواز وصف العلم بالمبهم: ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى جواز وصف العلم بالمبهم، نحو: أسماء الإشارة، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن يعيش والرضي(١٣٥).

جواز نعت أسماء الإشارة: ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى جواز وصف أسماء الإشارة ولا يكون إلا بما فيه الألف واللام أو الموصول حملاً على ما فيه الألف واللام، وأيدهم الزمخشري(١٣٦).

عدم جواز حذف الموصول الاسمي: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز حذف الموصول الاسمي، إلا لضرورة الشعر، وأيدهم أبو علي الفارسي وابن الشجري والصيمري والزمخشري وأبو البركات الأنباري والعكبري وابن يعيش(١٣٧).

النعت بأسماء الإشارة: ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى جواز أنْ يُنعت بأسماء الإشارة، نحو: جاء زيدٌ هذا، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن يعيش والرضي(١٣٨).

منع وصف النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة: ذهب جمهور البصريين إلى أن النكرة لا توصف إلا بنكرة، كما أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، و أيدهم ابن السراج أبو علي الفارسي والزجاجي والصيمري والزمخشري وابن يعيش(١٣٩).

---

(١٣٤) – ينظر: (الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢٤٦/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٢٩، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٧٩/٦.

(١٣٥) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٣٢/٢، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٢٨٩، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ١١٦، وشرح المفصل٥٧/٣، وشرح الكافية٤٣/٣.

(١٣٦) – ينظر: والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ١١٦.

(١٣٧) – ينظر: الأبيات المشكلة٤٦٦و٤٦٧، و(ابن الحاجب: ١٩٨٩م): الأمالي النحوية، مرجع سابق، ١٠٠/٣، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ٣٤٤، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ١٧٣، والزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٢٣٩، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٥٧م): أسرار العربية، مرجع سابق ٣٢٦، والتبيان في إعراب القرآن ٤٦٣/١، وشرح المفصل ١٥٠/٣.

(١٣٨) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٣٢/٣، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٨٩، والزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل١٨/٣، وشرح المفصل٥٧/٣ وشرح الكافية٤٣/٣.

ISSN : 2410-1818

عدم جواز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد كغيرها من سائر الألوان، ووصفوا الشواهد المخالفة لرأيهم بالشذوذ، أو التأويل بأنّها (أفعل) التي مؤنثها فعلاء أو أنّها لضرورة الشعر، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي والزجاجي، وأبو البركات الأنباري، ومكي القيسي، وابن يعيش، والرضي(١٤٠).

حذف الخبر وجوباً إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى وجوب حذف الخبر إذا كان "المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو، وهي نص في المعية نحو: كل رجل وضيعته" والتقدير مقرونان، وأيدهم أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري والعكبري وابن يعيش والرضي(١٤١).

وقوع الجملة الاسمية المصدرة بناسخ خبرا: ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ الجملة المصدرة بحرف عامل في المبتدأ نحو: زيدٌ إنَّهُ قائمٌ، زيدٌ ما هو قائماً، هي الجملة الاسمية التي تقع خبراً للمبتدأ، وأيدهم النحاس والرماني وعبد القاهر الجرجاني(١٤٢).

الإخبار بظرف الزمان النكرة عن المصادر: ذهب جمهور البصريين إلى أنه إذا أُخبر بظرف الزمان عن المصدر، وكان هذا الظرف نكرة، نحو: ميعادي يومٌ، فإنّهُ يجوز فيه الرفع وهو الغالب نحو قوله تعالى: ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾(١٤٣)، ونحو قوله تعالى: ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾(١٤٤)،

---

(١٣٩) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٣/٢، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٢١٥و٢١٦، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٣٣٦، و(الصيمري. ابن إسحاق: ١٩٨٢م) مرجع سابق ١٦٩/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ١١٦، وشرح المفصل٥٤/٣.

(١٤٠) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١٠٢/١، و(الفارسي. أبو علي: ١٩٨٦م): المسائل العضديات، مرجع سابق، ١٣٥، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١١٤، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٥٧م): أسرار العربية، مرجع سابق ١٢١، ومشكل إعراب القرآن ٤٣٣/١و٤٣٤، وشرح المفصل٩١/٦و٩٢، وشرح الكافية٤٤٩/٣.

(١٤١) – ينظر: (الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢٤٩/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٦، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ١٤٦/١، وشرح المفصل٩٨/١، وشرح الكافية٢٧/١.

(١٤٢) – ينظر: إعراب القرآن٩٠/٣، والجني الداني٤٠٦، ودلائل الإعجاز٣٢٢.

(١٤٣) – الأحقاف: ١٥.

(١٤٤) – سبأ: ١٢.

ISSN : 2410-1818

ونحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[١٤٥]، وكذلك الجر بـ (في)، أو النصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع، سواءٌ كان الظرف مستغرقاً أم غير مستغرق، وأيدهم النحاس والرضي[١٤٦].

وجوب تقدير الخبر المحذوف إذا كان المبتدأ مصدراً وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً: ذهب جمهور البصريين إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي يكون مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه - نحو- ضربي زيداً قائماً، تقديره: إذ كان قائماً، إن أردت الماضي، وإذا كان قائماً، إن أردت المستقبل، وأيدهم أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني والعكبري والخوارزمي وابن يعيش[١٤٧].

(١٤٥) – البقرة: ١٩٧.

(١٤٦) – ينظر: إعراب القرآن ٢٩٤/١، وشرح الكافية ٢٤٣/١.

(١٤٧) – ينظر: (الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٢٤٠/١، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق، ١٤٥/١، وشرح المفصل ٩٦/١و٩٧و٢٧٣.

ISSN : 2410-1818

جواز حذف خبر إنّ وأخواتها: ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى جواز حذف خبر (إنّ) وأخواتها في النكرة والمعرفة، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري(١٤٨).

جواز دخول اللام على التنفيس الواقع صدر جملةً خبراً لـ (إنّ): ذهب جمهور البصريين إلى جواز دخول اللام على خبر (إنّ) إذا كان جملةً فعليةً مصدرة بحرف التنفيس (سوف)، نحو: إن زيداً لسوف يقوم، وأيدهم الزمخشري وابن يعيش(١٤٩).

عدم جواز بناء (كان) الناقصة للمفعول: ذهب جمهور البصريين إلى منع بناء كان الناقصة للمفعول، فلا يجوز عندهم في: كان زيدٌ قائماً، أن يقال: كِينَ قائمٌ، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي(١٥٠).

العامل في اسم كان: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المرفوع بعد كان مرفوع بها، شبهت كان بالفعل الصحيح، نحو: ضرب فعل عمله، وأيدهم ابن السراج والسيرافي وأبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وابن الخشاب وابن يعيش(١٥١).

العامل في باب التنازع: ذهب جمهور البصريين في إعمال الفعلين في باب التنازع، نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمني زيد، إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى لقربه، وأيدهم ابن جني والزجاجي(١٥٢).

حاشا في الاستثناء حرف دائما بمنزلة إلا: ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى أن حاشا في الاستثناء حرف دائماً بمنزلة (إلا)، لكنها تجر المستثنى، وأيدهم الرماني وأبو البركات الأنباري وابن يعيش(١٥٣).

---

(١٤٨) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٤٧/١و٢٤٨، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٣٧٤/٢، والمفصل في صنعة الإعراب٢٧٣/١.

(١٤٩) – ينظر: المفصل في صنعة الإعراب٣٢٨، والزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٢٤/٣و٥٧٨/٤، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٦/٩.

(١٥٠) – ينظر: ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ١٣٢٥/٣.

(١٥١) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٨٢/١، وشرح الكتاب٣٥٣/٢، و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ١٣٤، والعوامل المئة٢٧٩، والمرتجل١٢٤، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٩٠/٥.

(١٥٢) – ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ١٧٠/٢، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ١٢٣.

(١٥٣) – ينظر: معان الحروف ١٨٠، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٣٨) ٢٧٨/٢–٢٨٧، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٤٨/٨.

ISSN : 2410-1818

عدم جواز نداء ما فيه أل: ذهب جمهور البصريين إلى أنّه لا يجوز نداء ما فيه (أل) فلا يقال: يا الرجل، وأيدهم ابن جني(١٥٤).

جواز أن تكون (كي) حرف نصب وحرف جر: ذهب جمهور البصريين إلى أن (كي) يجوز أن تكون حرف جر، كما يجوز أن تكون حرف نصب، وأيدهم أبو علي الفارسي والزمخشري وأبو البركات الأنباري وابن يعيش والرضي(١٥٥).

لام لعل زائدة: ذهب جمهور البصريين إلى أن اللام الأولى في لعل زائدة، وليست أصلية، وأيدهم أبو علي الفارسي وابن جني والزجاجي وأبو البركات الأنباري(١٥٦).

الميم المشددة في (اللهم): ذهب جمهور البصريين إلى أن الميم المشددة في (اللهم) عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم؛ لأنه نداء، وأيدهم ابن السراج والزجاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني وابن الشجري وأبو البركات الأنباري وابن الخباز وابن يعيش(١٥٧).

مسألة تثنية كلا وكلتا: ذهب جمهور البصريين إلى أن (كلا وكلتا) فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية والألف فيهما كالألف في: عصا ورحا، وأيدهم ابن جني(١٥٨).

الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال: ذهب جمهور البصريين إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وأيدهم الزجاجي(١٥٩).

---

(١٥٤) – ينظر: (الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٤٦) ١/٣٣٥.

(١٥٥) – ينظر: و(الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٣١٩، و البغداديات١٩٥، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٩٤و٣٤٦،

و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٧٨) ٢/٥٧٣، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٧/١٧، وشرح الكافية٢/٢٣٩.

(١٥٦) – ينظر: (ابن جني: ١٩٨٥م): سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ١/٤٠٦، واللامات ١٤٦، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٢٦) ١/٢٢٤.

(١٥٧) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١/٣٣٨، و(الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق١٦٤، وشرح السيرافي٢/٨٦، والبغداديات١٥٩، و ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٨٣، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ١/٢٦٥، و(ابن الحاجب: ١٩٨٩م): الأمالي النحوية، مرجع سابق، ٢/٣٤٠، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٥٧م): أسرار العربية، مرجع سابق ٢١١، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٤٧) ١/٢٧٩، وتوجيه اللمع٣٢٩، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٢/١٦.

(١٥٨) – ينظر: ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ٤٦.

(١٥٩) - ينظر: (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٢٦.

ISSN : 2410-1818

المصدر أصل الاشتقاق: ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ المصدر هو أصل الاشتقاق؛ لأن الاسم قبل الصفة، كما أنّه قبل الفعل، وأيدهم الزجاجي(١٦٠).

توكيد النكرة بألفاظ الإحاطة: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد، إذ يرون أنّ توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز مطلقاً، وأيدهم الزجاجي(١٦١).

عدم جواز العطف بـ (لكن) في الإيجاب: ذهب جمهور البصريين إلى منع العطف بـ (لكن) في الإيجاب، وأيدهم الزجاجي(١٦٢).

عدم جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة: ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى عدم جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، وأيدهم الزجاجي(١٦٣).

ياء المصغر إذا كان ثانياً: ذهب جمهور البصريين إلى أن ما كان ثانيه ياء، نحو: بيت وشيخ وميت وسيد وما كان ألفه منقلبة عن ياء: كتاب للسن، فلا تقلب هذه الياء عند التصغير، بل يجب إقرار الياء في الحالين فيقال: بُيَيْت، شُيَيْخ، ومُيَيْت، ونُيَيْب، ويجوز ضم ما قبل الياء وكسره، فيقال: شِيَيخ وهكذا، وما سمع من قلب الياء واواً، نحو: بويضة في بيضة فهو شاذ، وأيدهم الزجاجي(١٦٤).

العامل في المفعول به: ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل وحده أو ما ضمن معناه عمل في الفاعل والمفعول جميعاً، وأيدهم الزجاجي(١٦٥).

عامل الرفع في المبتدأ أو الخبر: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وأيدهم الزجاجي(١٦٦).

(١٦٠) – ينظر: المصدر السابق ٤٤.
(١٦١) – ينظر: المصدر السابق ٣٣.
(١٦٢) – ينظر: المصدر السابق ٣٢.
(١٦٣) – ينظر: المصدر السابق ٣٣٦.
(١٦٤) – ينظر: المصدر السابق ٢٤٨.
(١٦٥) – ينظر: المصدر السابق 24.
(١٦٦) – ينظر: المصدر السابق 48.

ISSN : 2410-1818

فعل الأمر مبني على السكون: ذهب جمهور البصريين إلى أن فعل الأمر للمواجه، نحو: قم واخرج مبني على السكون، وأيدهم ابن السراج وابن جني وأبو البركات الأنباري(١٦٧).

المطلب الخامس: المسائل التي وافقوا فيها جمهور الكوفيين

جواز الإتباع على محل المجرور بالمصدر: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز الإتباع على محل المجرور بالمصدر فاعلاً أو مفعولاً، ومنه قوله:

حتى تَهجّر في الرواح وهاجها طلب المعقّب حقّهُ المظلومُ.

فرفع المظلوم على الإتباع لمحل المعقب. . . وتقول: عجبت من أكل الخبز واللحم، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل، وأيدهم أبو علي الفارسي والزمخشري وكثير من النحاة البصريين والبغداديين وغيرهم(١٦٨).

جواز حذف الموصول الاسمي: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذف الموصول الاسمي غير (أل) مطلقاً، سواء عُطف على مثله، أم لم يعطف على مثله، وأيدهم البغداديون وكثير من النحاة(١٦٩).

جواز ترك صرف ما ينصرف: ذهب جمهور الكوفيين والأخفش إلى أنّه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وأيدهم أبو علي الفارسي(١٧٠).

جواز فتح و كسر همزة إن بعد قسم: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز فتح همزة إن و كسر ها بعد القسم، وأيدهم البغداديون(١٧١).

(١٦٧) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١٤٥/٢و١٧٤، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٨٣/٣، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٧٢) ٥٢٤/٢.

(١٦٨) – ينظر: (الزجاجي: ١٩٧٩م): الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ١٨٤–١٨٦، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٢٢٥، والرشود. حصة بنت زيد بن مبارك: ١٩٩٩م)، الرأي الوسط في النحو العربي، مرجع سابق، ١٨٠.

(١٦٩) –ينظر: الأنباري. أبو بكر محمّد (١٩٦٩م): شرح القصائد السبع الطوال، ١٥، و(ابن عقيل)؛ المساعد على تسهيل الفوائد، مرجع سابق، ١٧٨/١، و (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ٥٥٤/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٨٨/١.

(١٧٠) – ينظر: (الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٧٠) ٤٩٣/٢–٥٢٠.

(١٧١) – شرح التصريح٢١٩/١، ز(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٣٧/١.

جواز أن يأتي فاعل نعم نكرة مفردة أو مضافة: ذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّ فاعلَ (نعم وبئس) يجوز أن يكون نكرة مفردة ومضافة في سعة الكلام، وأيدهم ابن السراج[١٧٢].

جواز نداء ما فيه أل: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز نداء ما فيه (أل) فيقال: يا الرجل(١٧٣). واحتجوا بالسماع، نحو: قول الشاعر: **فَيَا الغُلَامانِ اللذَانِ فَرَا أيَّا كُمَا أنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا**

فقال: يا الغلامان، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام. . . واحتجوا بالإجماع بقولهم: - أنا أجمعنا - الكوفيون والبصريون- على أنه يجوز أن نقول في الدعاء: يا أللّه اغفر لنا، والألف واللام فيه زائدان، وأيدهم البغداديون وأبو البركات الأنباري[١٧٤].

جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا كانت موصوفة: **ذهب جمهور الكوفيين إلى أنّه يجوز إبدال النكرة من المعرفة إذا كانت موصوفة، وأيدهم البغداديون وأبو علي الفارسي والزمخشري والرضي[١٧٥].**

(١٧٢) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١١٩/١و١٢٠.

(١٧٣) – ينظر: (الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٤٦) ٣٣٥/١–٣٣٧، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٥٧م): أسرار العربية، مرجع سابق ٢٣٢، و(العكبري: ١٩٨٦م): التبيين، مرجع سابق، ٤٤٩، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٨٩م): مرجع سابق، (تحقيق: النماس) ١٢٦/٣، والزبيدي. عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (١٩٨٧م): ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ٤٧، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح ١٧٢/٢، و(السيوطي: ١٩٨٥م): الأشباه والنظائر في النحو مرجع سابق ٨٥/٢و٣٥٦/٣، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٤٨/٢، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٢١٧/٣، و(حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م): مرجع سابق، ٢٧٦، والحصين. عبدالله بن عمير بن عبدالله(١٤٣٠هـ)، اختيارات ابن عادل النحوية في كتابه (اللباب في علوم الكتاب) من أول الفاتحة إلى آخر النساء ٢٦٧. (الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق،

(١٧٤) – ينظر: (الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ١٤٧/٢، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ١٧٣/٢، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٤٦) ٣٣٦/١. .

(١٧٥) – ينظر: و(الأشبيلي. ابن عصفور: ١٩٨٩م): مرجع سابق، ٢٨٦/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٢٧/٢، وشرح الكافية١٢٢/٣، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ١٢٢، وشرح الكافية١٢٢/٣.

ISSN : 2410-1818

جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، إذا كانت في معناها، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، وأيدهم ابن جني وابن قتيبة والزجاج وأبو البركات الأنباري والرماني الهروي(١٧٦).

جواز تقديم خبر (مازال) عليها: ذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز تقديم خبر (مازال) عليها وكذلك ما كان في معناها من أخواتها: ما أنفك، ما فتئ، ما برح، سواء أكان النفي ب (ما) أم بغيرها نحو: بطلاً مازال محمد، ومجاهداً لم يزل محمد، وأيدهم ابن كيسان(١٧٧).

جواز إعمال اسم المصدر الرباعي بزنة (حدث): ذهب جمهور الكوفيين إلى أن اسم المصدر (غير العلم والميمي)، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة (حدث) الثلاثي يعمل؛ لأنّه الآن دال على الحدث، وعليه قول القطامي:

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرّتاعا

فعطائك اسم المصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثاني، وأيدهم البغداديون"(١٧٨).

جواز بناء (كان) الناقصة للمفعول: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز بناء (كان) الناقصة للمفعول، فيجوز عندهم في: كان زيدٌ قائماً، أن يقال: كِينَ قائمٌ، والفراء يقول: كين أخوك، في: كان زيدٌ أخاك، وأيدهم السيرافي ويذهب إليه (سيبويه) (١٧٩).

عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها: ذهب جمهور الكوفيين إلى عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وأيدهم السيرافي (في قوله الثاني) والزجاج وابن السراج وأبو علي الفارسي (في قوله الثاني) و أبو البركات الأنباري وعبد القاهر الجرجاني(١٨٠).

---

(١٧٦) – ينظر: (ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ٣٠٦/٢ومابعدها، وأدب الكاتب٥٠٦، و ابن قتيبة (١٩٥٤م)، تأويل مشكل القرآن ٥٦٧و٥٦٨، و(الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ٧٣/٤، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٦٧) ٤٨١/٢، ومعاني الحروف٩٥و ٩٦.

(١٧٧) – ينظر: (ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٥١/١، و(الأزهري: د ت): شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ١٨٩/١.

(١٧٨) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٢٣٥/١.

(١٧٩) – ينظر: (سيبويه: ١٩٨٢م): مرجع سابق ٨٥/١، وشرح السيرافي٣٦٦/٢.

(١٨٠) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٨٨/٢، و(الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ٨٧/٢، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٨٩/١و ٩٠.

ISSN : 2410-1818

جواز إعمال (إنْ) النافية عمل ليس: ذهب الكسائي و جمهور الكوفيين إلى جواز إعمال (إنْ) النافية عمل ليس قياساً على إعمال (ما) الحجازية، وأيدهم ابن السراج وأبو علي الفارسي و ابن جني(١٨١).

بلة من أدوات الاستثناء: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن (بله) من أدوات الاستثناء، ويجوز النصب بها، نحو: أكرمتُ العبيد بله الأحرار، وأيدهم البغداديون(١٨٢).

جواز تذكير الفعل إذا كان فاعله جمعَ مؤنثٍ سالماً: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز التذكير في الفعل، نحو: قام الهندات، أي: جواز تذكير الفعل مع الفاعل إذا كان جمع مؤنث، وأيدهم أبو علي الفارسي(١٨٣).

جواز جريان عطف البيان على النكرة: ذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز تنكير عطف البيان وتنكير متبوعه، وأيدهم أبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري(١٨٤).

المصدر المؤول من أنّ ومعموليها: ذهب جمهور الكوفيين إلى أنّ (أنّ) في محل رفع فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت أو يثبت، نحو: لو أنّكَ قائمٌ لقمتُ، تقديره: لو ثَبَتَ قيامُكَ، وأيدهم الزجاج والنحاس وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش(١٨٥).

لام لعل أصلية: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن اللام الأولى في (لعل) أصلية، وليست زائدة، وأيدهم ابن السراج(١٨٦).

جواز لحاق (ألف الندبة) نعت المندوب: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز لحاق (ألف الندبة) صفة المندوب، وأيدهم ابن كيسان(١٨٧).

---

(١٨١) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٩٥/١. ١٩٥/٢، و(ابن مالك: ١٩٩٠م): مرجع سابق، ٣٧٥/١، و(ابن جني: ١٩٦٩م): المحتسب، مرجع سابق، ٢٠٧/٣.

(١٨٢) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٢٣٥/١

(١٨٣) – ينظر: و(الأندلسي. أبو حيان: ٢٠٠م): التذييل والتكميل، مرجع سابق، ١٩٨/٦، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ١٧٥/٢.

(١٨٤) – ينظر: (الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٣٥٧/٢، والزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل٤٠١/٢.

(١٨٥) – ينظر: ينظر: (الأندلسي. أبو حيان: ١٩٩٨م): مرجع سابق، ١٩٠١/٤، و إعراب القرآن٢٥٣/١، و(الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٧٦/١، و والزمخشري(١٩٩٣م): المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق ٣٢٣، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ١٠/٩.

(١٨٦) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ٢٢٠/٢.

ISSN : 2410-1818

الحروف الأصلية في (هو) و (هي): ذهب جمهور الكوفيين إلى أن الاسم من (هُوَ، وهِيَ) الهاء وحدها، وأيدهم ابن كيسان(١٨٨).

جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك، نحو: طلحة وطلحون، وأيدهم ابن كيسان(١٨٩).

أصول الفعل (الماضي والمضارع) فقط: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن أصول الفعل هي: الماضي والمضارع فقط، أمّا فعل الأمر فلا يثبت عندهم؛ لأنّهم يرون أنّه مقتطع من المضارع(١٩٠)، فالأصل في: اضرب (لتضرب)، ثم حذفت اللام مع حرف المضارعة، فهو فعل مضارع مجزوم بلام مقدرة، وأيدهم الزجاجي(١٩١).

(١٨٧) – ينظر: (الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٥٢) ٣٦٤/١.

(١٨٨) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٦٠/١

(١٨٩) – ينظر: (الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٤)، و(الرضي: ١٩٧٨م): شرح الكافية، مرجع سابق ١٨٠/٢.

(١٩٠) – ينظر (سيبويه: ١٩٨٢م): مرجع سابق، ٨/٣، و(المبرد: ١٩٧٩م): مرجع سابق، ، ٢/ ٣و٤، و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١٤٥/٢، و(الجرجاني. عبد القاهر: ١٩٨٢م:) المقتصد في شرح الإيضاح، ١٠٩٤/٢، و(الأنباري. أبو البركات: ١٩٩١م): الإنصاف، مرجع سابق، م (٧٢) ٥٢٤/٢، و(العكبري: ١٩٨٦م): التبيين، مرجع سابق، ١٧٦، و(العكبري: ١٩٩٥م): اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٦١/٧، و(الرضي: ١٩٧٨م): شرح الكافية، مرجع سابق ١٢٥/٤، و(الأشموني: ١٩٣٩م): مرجع سابق، ٥٨/١، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق، ٢٦/١، والمخزومي. مهدي(١٩٥٨م): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، و(البابلي. باسم عبد الرحمن صالح: ٢٠٠٨م)، مافات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع١٧٥.

(١٩١) – ينظر: (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق٢٢، و(السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ٧/١.

ISSN : 2410-1818

جواز نيابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز إنابة غير المفعول به، مقام الفاعل حالة وجوده مع غيره، مما يقام مقام الفاعل من المصدر وظرفي الزمان والمكان والجار و مجروره، سواءً تقدم المفعول به، نحو: أُلقِيَ خطبةً رائعةً يومُ الجمعة في المسجد الحرام إلقاءً جيداً، فـ (يومُ) نائب فاعل. أُلقِيَ خطبةً رائعةً يومَ الجمعة في المسجد الحرام إلقاءٌ جيدٌ، فـ (إلقاءٌ) نائب فاعل. أُلقِيَ خطبةً رائعةً يومَ الجمعة في المسجد الحرام إلقاءً جيداً، فالجار والمجرور نائب الفاعل، وأيدهم الزجاجي(١٩٢).

كأن تفيد التحقيق والوجوب: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن (كأن) تفيد معنى التحقيق والوجوب، وأيدهم الزجاجي(١٩٣).

حاشا في الاستثناء فعل بمنزلة إلا: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حاشا في الاستثناء فعل ماض، وأيدهم ابن جني(١٩٤).

جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد فيقال: في هند ضاحكةً: سلّمتا ضاحكةً على هند، و يقال: في هنداً مررت بها ضاحكةً: هنداً مررت ضاحكةً بها، وأيدهم أبو علي الفارسي وابن جني وفي اللمع يؤيد البصريين وابن كيسان(١٩٥).

جواز أن تقع واو العطف زائدة: ذهب جمهور الكوفيين إلى أنّه يجوز أن تقع الواو العاطفة زائدة، وأيدهم ابن جني (في قوله الثاني) والبغداديون(١٩٦).

العامل في باب التنازع: ذهب جمهور الكوفيين في إعمال الفعلين في باب التنازع، نحو: أكرمني وأكرمت زيداً، وأكرمت وأكرمني زيد، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى لسبقه، وأيدهم أبو علي الفارسي في أحد أقواله وابن جني في أحد أقواله(١٩٧).

---

(١٩٢) – ينظر: (الزجاجي: ١٩٨٤م): مرجع سابق ٩١.

(١٩٣) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١٥٠/٢

(١٩٤) – ينظر: (الصبان. محمد علي: ١٩٩٧م): مرجع سابق، ١٦٦/٢.

(١٩٥) – ينظر: (الأزهري: د ت): مرجع سابق ٥٨٩/١و٥٩٠.

(١٩٦) – ينظر: (ابن جني: ١٩٨٥م): سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ٦٤٥/٢، و(ابن يعيش: د ت): شرح المفصل، مرجع سابق، ٩٣/٨.

(١٩٧) – ينظر: و(ابن هشام: ١٩٨٥م): مغني اللبيب، مرجع سابق(تحقيق: محي الدين): /٥٠٨، و(ابن جني: د ت): الخصائص: مرجع سابق، ١٧١/٢.

ISSN : 2410-1818

العامل في المبتدأ والخبر: ذهب جمهور الكوفيين إلى أن المبتدأ قد رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، أي أنهما يترافعان؛ لأن كلاً منهما طالب للآخر، وأيدهم ابن جني في أحد أقواله(١٩٨).

الاسم المنادى الموصوف بـ (ابن): ذهب جمهور الكوفيين إلى أنه إذا كان (ابن) صفة بين متفقي اللفظ غير علمين، نحو: قولك: يا كريم ابن كريم، و يا شريف ابن شريف، و يا كاتب ابن كاتب، و يا كلب ابن كلب، فإنه يجوز في المنادى الضم والفتح كحال العلمين إذا كان بينهما (ابن) صفة، وأيدهم ابن السراج(١٩٩).

جواز توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بالنون الخفيفة: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة نحو: افْعَلَانْ و افْعَلْنَانْ بالنون الخفيفة، وأيدهم أبو علي الفارسي وابن جني(٢٠٠).

جواز التناوب في العمل بين اسم الفاعل واسم المفعول: ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز مجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، ومجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل، فمن مجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول قول العرب: هذا سرٌ كاتمٌ، أي: مكتوم، و ليلٌ نائمٌ، أي: قد ناموا فيه، ومن مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾(٢٠١)، أي: ساتراً، وأيدهم الزجاج والنحاس والهروي وابن سيده والزمخشري والعكبري(٢٠٢).

(١٩٨) – ينظر: (السيوطي: ١٩٧٥م): همع الهوامع، مرجع سابق ١/٩٤و٩٥.
(١٩٩) – ينظر: و(ابن السراج: ١٩٩٦م): الأصول في النحو، مرجع سابق، ١/٤٢١.
(٢٠٠) – ينظر: ابن جني (١٩٩٠م): اللمع في العربية، مرجع سابق، ١٨٥–١٨٧.
(٢٠١) – الإسراء: ٤٥.
(٢٠٢) – ينظر: (الزجاج. أبو إسحاق: ١٩٨٨م): مرجع سابق، ٣/٢٤٢، و(النحاس: ٢٠٠٤م): إعراب القرآن ٥/١٩٨، والزمخشري (٢٠٠٣م): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٤/٣٤و٦/٣٠٥و٣٠٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٨٢٢.

الخاتمة:

خرج البحث بجملة من النتائج، منها:

- أن المذهب البغدادي لم يكن مذهب اختيارات فحسب؛ بل يعد مذهبا مستقلا، يجمع بي السماع المعتبر والقياس، ويميل إلى التحليل العقلي والمنطقي.
- للمذهب البغدادي آراء انفرد بها عن المذهبين البصري والكوفي.
- يوجد تباينات في الآراء داخل المذهب البغدادي، وهو الشائع في المذهبين البصري والكوفي.
- يؤيد المذهب البغدادي المذهب البصري في كثير من المسائل؛ إذ بلغت في البحث(٧١) مسألة، في حين يؤيد المذهب الكوفي في (٣٢) مسألة فقط.

التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

- إعادة دراسة النحو العربي منهجياً وليس مذهبياً؛ كون الخلاف قائم بين أعلام المذهب الواحد، في حين نجد بعضاً من النحاة يتوافقون مع آراء مذهب آخر غير مذهبهم الذي ينتمون إليه كالأخفش الأوسط الذي يؤيد آراء المذهب الكوفي وهو مصنف من إعلام المذهب البصري.
- إجراء دراسات متعمقة في الخلافات الواقعة داخل المذهب الواحد، وربطها بالخلافات مع المذاهب الأخرى والوقوف على أصول التفكير النحوي فيها.
- إجراء دراسات أُخر على المذهب البغدادي للوقوف على الأثر السلبي المتمثل بالتعليلات الممزوجة بالفلسفة والمنطق، لا سيما عند متأخري المذهب الذين أثقلوا النحو بتلك التعليلات.

مصادر البحث ومراجعه

- إبراهيم. عبد المنعم خليل(٢٠٠٤م): تحقيق إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية.
- إبراهيم. محمد أبو الفضل(١٩٨٤م): تحقيق طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي، ط١، القاهرة، دار المعارف. .
- إبراهيم. محمد أبو الفضل(١٩٨٦م): تحقيق إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطى، ط١، القاهرة، دار الفكر، بيروت مؤسسة الكتب الثقافية.

- إبراهيم. محمد أبو الفضل(د ت)، تحقيق بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٩١١هـ)، د ط، - لبنان صيدا تحقيق: ، المكتبة العصرية.
- أبو جناح. صاحب(١٩٨٢و١٩٨٩): تحقيق شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)"الشرح الكبير"، ط١، الموصل، دار الكتب، جامعة الموصل.
- البابلي. باسم عبد الرحمن صالح(٢٠٠٨م)، ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة٠
- بركات. محمد كامل(١٩٨٠م): تحقيق المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- بو ملحم. علي(١٩٩٣م): تحقيق المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، بيروت.
- البيطار محمد بهجة(١٩٥٧م): تحقيق أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ط١، دمشق، مطبعة الترقي.
- الجبالي. حمدي محمود(١٩٩٥م) الخلاف النحوي الكوفي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.
- الجنابي. طارق(١٩٨٧م): تحقيق ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ت(٨٠٢هـ)، ط٧، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة الحديثة.
- حسين. حسين رفعت(٢٠٠٥م)، الإجماع في الدراسات النحوية، ط١، القاهرة، عالم الكتب.
- الحصين. عبدالله بن عمير بن عبدالله(١٤٣٠ه)، اختيارات ابن عادل النحوية في كتابه (اللباب في علوم الكتاب) من أول الفاتحة إلى آخر النساء، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- الحمد. علي توفيق ١٩٨٤م): تحقيق الجمل للزجاجي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة الأردن، دار الأمل.
- الحمد. عليّ توفيق(١٩٨٤م): تحقيق حروف المعاني لأبي القاسم الزّجاجي، ط١، الأردن، دار الأمل، الأردن.

- الحمصي. يس بن زين الدين العليمي(د ت)، حاشية يس على شرح التصريح، د ط، مصر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي. .
- درين. محمد بن عمار بن مسعود(٢٠٠٨م)، أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، رسالة دكتوراه منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأمام محمد بن سعود الرياض، ط١، مطبوعة ضمن مشروع سلسلة الرسائل الجامعية برقم(٨٣).
- الرشود. حصة بنت زيد بن مبارك(١٩٩٩م)، الرأي الوسط في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- سعد. طه عبد الرؤف(د ت): تحقيق همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، د. ط، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- سليمان. فخر صالح(١٩٨٩م): تحقيق أمالي ابن الحاجب (الأمالي النحوية) لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، دط، بيروت، دار الجيل.
- السود. محمد باسل عيون(٢٠٠٠م): تحقيق شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، ط١، ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السيد. عبد الرحمن والمختون محمد بدوي(١٩٩٠م): تحقيق شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ط١، دار هجر.
- شاهين. محمد عبد السلام(٢٠٠٣م): تحقيق الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- شلبي. عبد الجليل عبده(١٩٨٨م)، تحقيق معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، ط١، بيروت، عالم الكتب.
- شمس الدين. إبراهيم(١٩٩٧م): تحقيق حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد علي الصبان، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الشنقيطي. حنين بنت عبدالله بن محمد(١٤٣٠ه): تحقيق: الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- الشهري. علي بن علوي بن عوض(٢٠١٠م)، أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

- الشوملي. علي موسى(١٩٨٥م): تحقيق شرح ألفية ابن معط لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، ط١، الرياض، مكتبة الخريجي.
- صقر. أحمد(١٩٥٤م)، تحقيق تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، د ط، القاهرة، طبعة الحلبي.
- عبد الحميد. محمد محيي الدين(١٩٣٩م): تحقيق شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، د ط، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- عبد الحميد. محمد محيي الدين(١٩٨٠م): تحقيق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢٠، القاهرة، دار التراث.
- عبد الحميد. محمّد محيي الدين(١٩٩٨م): تحقيق شرح قطر النّدى وَبَلُّ الصَّدى لابن هشام الأنصاري، ط٣، بيروت.
- عبد الموجود. عادل أحمد وآخرون(٢٠٠١م): تحقيق البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- عبدالحميد. محمد محيى الدين(١٩٥٦م): تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ط٤، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
- عبدالحميد. محمد محيى الدين(١٩٩١م): تحقيق الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنباري، ط٤، القاهرة، مطبعة السعادة، القاهرة.
- عثمان. رجب(١٩٩٨م): تحقيق ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- العثيمين. عبدالرحمن(١٩٨٦م): تحقيق التبيين للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- عضيمه. محمد عبدالخالق(١٩٧٩م): تحقيق المقتضب للمبرد، د ط، القاهرة، مصر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- علاء. فتحي أحمد مصطفى(١٩٨٢م): تحقيق الدين التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمري، ط١، دمشق، دار الفكر.
- عمر. يوسف حسن(١٩٧٨م): تحقيق شرح الكافية للرضي، ط١، ليبيا، جامعة قار يونس. ليبيا.

- العواد. خليل بن غنيم حسن(١٤٢٣ه) ، المسائل المتفق عليها بين النحويين، أطروحة دكتوراه منشورة، ، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- العوفي. معيض بن مساعد(١٩٩٨م): تحقيق شرح كتاب سيبويه، لأبي القاسم الصفار، ط١، المدينة المنورة، دار المآثر.
- فارس. فائز(١٩٨٤م): تحقيق شرح اللمع للعكبري، ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- فارس. فائز(١٩٩٠م): تحقيق اللمع في العربية لابن جني، ط٢، إربد الأردن: ، دار الأمل للنشر.
- الفتلي. عبد الحسين(١٩٩٦م): تحقيق الأصول في النحو لابن السراج، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- قباوة. فخر الدين وفاضل. محمد نديم (١٩٨٣م): تحقيق الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ط٢، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- قهوجي. بدر الدين وآخرون(١٩٨٤م): تحقيق الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث.
- المبارك. مازن و حمد الله. محمد علي(١٩٨٥م): تحقيق مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، د ط دمشق، دار الفكر.
- المبارك. مازن(١٩٧٩م): تحقيق الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ط٣، بيروت، دار النفائس.
- محمود. حسني محمود(١٩٨٦م) ، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة ، البتراء، دار عمار.
- محيي الدين محمد(١٩٨٧م): تحقيق مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، د ط، بيروت، المكتبة العصرية،
- المخزومي. مهدي(١٩٥٨م): مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مصر، مطبعة الحلبي.
- المرجان. كاظم بحر(١٩٨٢م): تحقيق المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، د ط، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.

- مشيخة الأزهر(د ت): تصحيح وتعليق شرح المفصل لابن يعيش(٦٤٣هـ)، د ط، القاهرة، إدارة المطبعة الأميرية.
- مكرم. عبد العال سالم(١٩٨٥م): تحقيق الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- مكرم، عبد العال سالم(١٩٧٥م): تحقيق همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، د ط، الكويت، دار البحوث العلمية.
- المنصوري. جابر (١٩٨٦م): المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، ط١، بيروت، عالم الكتب.
- موسى. عطا محمد محمود(١٩٨٥م)، الخلاف بين نحاة البصرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- ناصف. علي النجدي و شلبي. عبدالفتاح(١٩٦٩م): تحقيق المحتسب في تبيين وجوه القراءات لابن جني، د ط، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- النبهان. عبد الإله(١٩٩٥م): تحقيق اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، ط١، دمشق، دار الفكر.
- النجار. محمد على(د ت): تحقيق الخصائص لابن جني، د ط، القاهرة، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- النماس. مصطفى أحمد(١٩٨٩م): تحقيق ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث.
- هارون. عبد السلام(١٩٦٧م): تحقيق خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر البغدادي، د ط، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- هارون. عبد السلام(١٩٨٢م): تحقيق الكتاب لسيبويه، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.
- هارون. عبدالسلام(١٩٦٩م): تحقيق شرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمّد بن الأنباري، ط٢، القاهرة، دار المعارف، القاهرة.
- هنداوي. حسن(١٩٨٥م): تحقيق سر صناعة الإعراب لابن جني، ط١، دمشق، دار القلم.
- هنداوي. حسن(١٩٨٧م): تحقيق المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة.
- هنداوي، حسن(٢٠٠٠م): تحقيق التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ط١، دمشق، دار البشير.